الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية للمؤسسات العمومية ذات طابع الاقتصادي حالة مكاتب التدقيق

مذكرة تخرج مكملة لنيل درجة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

إعداد الطالبتين :

- شامخة هاجر
- عبد الواحد سارة

إشراف الدكتور:

ولد باحمو سمير

لجنة المناقشة

بن العرية محمد	محاضر "أ"	رئيسا
ولد باحمو سمير	محاضر "أ"	مشرفا
بن الشريف مبروكة	مساعد "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث البيبليوغرافي

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

الرقم:177 م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): ولد باحمو سمير

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : دور التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية للمؤسسات الحوزية ذات طابع اقتصادي دراسة حالة مكتب التدقيق

من إنجاز الطالب(ة): شامخة طاهر

و الطالب(ة): عبد الواحد سارة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجارية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تاريخ تقييم / مناقشة: مارس 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

د . قويدري عبد الرحمان

مساعد رئيس قسم العلوم التجارية

مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

قسم العلوم التجارية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

اهداء

الهي لايطيب الليل الابشكرك ولا النهار الا بطاعتك ..ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ...ولا تطيب الآخرة الا بعفوك ...

ولا تطيب الجنة الا برؤيتك

إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار ..الى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من احمل اسمه بكل افتخار..

أرجو من الله ان يبقيك وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم وفي الغد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ..الى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

امي الحبيبة

إلى من أرى التفاؤل بعينه... والسعادة في ضحكته

إلى من بهم اكبر وعليهم اعتمد...

إلى من وجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤاد ي إلى اخواني و اخواتي

إلى من علمنا حروفا من ذهب ..الى من صاغو لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم و النجاح

إلى اساتذتي الأكارم

هاجر

إهـــداء

الحمد الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة عملي إلى :

والدي العزيزين أطال الله عمرهما

إلى زوجـــــــــــــــــــــــــــــي الغالي

إلى اولادي

إلى إخوتـــــــــي الأعـــــــــــــــــــزاء

إلى جميع الأهـــــــــل و الأصدقاء.

سارة

شكر وتقدير

لكل من أعطى واذهل بعطائه

إلى من ضحى بقوته وجهده ونال ثماره

بعد أن من الله علينا بإنجاز هدا العمل المتواضع لابد لنا من ان ننسب

الفضل لاهله فكل الشكر والتقدير

للأستاذ الدكتور ولد باحمو سمير

على جهوده القيمة حيث لم يدخر جهدا في النصح والإرشاد والتصويب

كما نتقدم بالشكر لمن احتضنوا العلم وعشقوا الحياة وتغلبوا على مصاعب العلم ليحولوا كل فشل

إلى نجاح باهر يعلو في القمم

ولا يفوتني ان اشكر أهل العلم والتميز إلى الذين تعنوا بجهود مضنية

لقراءة الرسالة وتنقيتها و تقييمها من اجل ان تتم على اكمل وجه

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

ولا انسى ان اشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة وسهل لنا الوصول إلى مبتغانا

ممن فاتني ان اذكرهم

فهرس المحتويات

الاهداء .....

الشكر و التقدير.....

فهرس المحتويات 7

مقدمة 9

الفصل الأول 5

الاطار النظري للدراسة 5

تمهيد 6

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتدقيقي خارجي..... 7

المطلب الاول ماهية التدقيق الخارجي..... 7

المطلب الثاني : انواع ومعايير التدقيق الخارجي..... 9

المطلب الثالث: دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية 11

المبحث الثاني :الرقابة على الاعتمادات المالية..... 14

المطلب الاول: الاعتمادات المالية والرقابة المالية..... 14

المطلب الثاني: مراحل عملية الرقابة المالية 18

المطلب الثالث: تنفيذ الاعتمادات المالية والرقابة عليها 19

خلاصة الفصل : 22

الفصل الثاني الدراسات السابقة.....

تمهيد: 24

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة لمتغير الدراسة 25

المطلب الأول: دراسات اللغة العربية..... 25

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية..... 27

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة 29
المطلب الأول: الدراسات العربية 29
المطلب الثاني الدراسات الأجنبية 31
خلاصة 32
الفصل الثالث الدراسة الميدانية على عينة من مكاتب التدقيق .....
المبحث الاول: صلاحية أداة الدراسة..... 34
المطلب الأول: صلاحية مجتمع وعينة الدراسة..... 34
المطلب الثاني: صلاحية استبانة الدراسة..... 35
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة. 42
المطلب الاول: استكشاف اعتدالية التوزيع. 42
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات. 43
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية.
..... 47
المطلب الرابع: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة..... 49
المبحث الثالث: اختبار الفروض..... 53
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى. 53
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية. 56
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة. 58
خلاصة 61
الخاتمة 62
قائمة المصادر والمراجع..... 65
الملاحق 68

مقدمة

✓ **توطئة:**

منذ استقلال الملكية عن التسيير وظهور مدققي الحسابات أصبح للوثائق والمستندات والشهادات قيمة معلوماتية مهمة لدى محيط المؤسسة، ولكون كل الإدارات تسعى لإعطاء صورة جيدة عن تسييرها فإنها سوف تحاول إيصال هذه الصورة للمحيط بكل الطرق الممكنة حتى غير الأخلاقية منها، ولكي يضمن مستخدمو القوائم المالية أنها عادلة وصادقة يقومون بتنويع اشكال التدقيق قدر الإمكان، وفي هذا الصدد فإن اهم شكلين للتدقيق هما التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

تقوم المؤسسة باستخدام التدقيق الداخلي بغية استكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل ظهورها للعلن وهي بذلك تكون بنية وقائية من ارتكاب الأخطاء، ولكون مخرجات هذا النوع من التدقيق من الأهمية بمكان فإنها تمثل ورقة عمل جد هامة للمدقق الخارجي لكي يستغلها في جمع ادلة الاثبات التي يعتمدها في تقريره، الامر الذي يوجب وجود صلة موضوعية وملائمة تجمع كل من ادلة اثبات المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

✓ **إشكالية البحث:**

مما سبق ذكره حول التدقيق الخارجي، ومن أهمية الرقابة على الاعتمادات المالية، واستنادا على دراسة حالة في مكاتب محافظة الحسابات لولاية أدرار لسنة 2021 فإن إشكالية هذا البحث يمكن صياغتها على النحو التالي: **فيما يتمثل الدور الذي** يلعبه التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية؟

✓ **التساؤلات الفرعية:**

بالاعتماد على الإشكالية المطروحة تأتي التساؤلات التالية:

✓ فيما تتمثل الأطر العامة لكل من التدقيق الخارجي والرقابة على الاعتمادات المالية؟

✓ فيما تكمن العلاقة بين التدقيق الخارجي والرقابة المالية ؟

✓ هل يوجد تطبيق لمفاهيم التدقيق الخارجي والرقابة على الاعتمادات المالية في أوساط المؤسسات محافظة الحسابات الجزائرية؟

✓ **فرضيات البحث:**

- لا توجد فروق معنوية في القيام بالرقابة على الاعتمادات المالية في مكاتب محافظة الحسابات بولاية أدرار.
- لا توجد فروق معنوية في القيام بالتدقيق الخارجي في مكاتب محافظة الحسابات بولاية أدرار.

- لا يوجد دور لـــلتدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية في مكاتب محافظة الحسابات بولاية أدرار.

✓ **أهداف البحث:**

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث، تمثل هذه الدراسة محاولة نظرية وتطبيقية لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية ، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف لتحقيق ما يلي:

✓ تسليط الضوء على دور البارز الذي يلعبه التدقيق الخارجي على الرقابة المالية.

✓ تبيان أهمية التدقيق الخارجي.

✓ ضرورة الحرص عل معرفة العلاقة بين التدقيق الخارجي والرقابة على الاعتمادات المالية .

✓ **أهمية البحث:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية جانب البحث، والذي يخص التدقيق الخارجي والرقابة على الاعتمادات المالية ، حيث شهد هذا المجال نموا كبيرا في الأداء نتيجة لحاجته إلى المزيد من المعايير ، وبالتالي التأثير الكبير على نتائج التدقيق الخارجي فلهذا أولت عناية خاصة لهذا المتغير.

✓ **دوافع اختيار موضوع البحث:**

– قلة الدراسات التي تناولت موضوع الرقابة المالية وعلاقتها بالتدقيق الخارجي

– إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث.

✓ **حدود البحث:**

- الحدود المكانية:

اقتصر البحث على مستوى مكاتب محافظة الحسابات لولاية ادرار بالتركيز على قطاع المحاسبة، حيث تم اقتصاره على جانب التدقيق

- الحدود الزمنية:

جرى البحث نظريا ابتداء من شهر ماي من عام 2020 إلى غاية شهر يناير من عام 2021، أما الجانب الميداني فكان ابتداء من شهر يناير من عام 2021 الى غاية شهر ماي من نفس السنة.

✓ **المنهج البحث.**

من أجل تحقيق غاية البحث أُستخدم كل من المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الفصل الاول من الدراسة لتوضيح الإطار النظري للرقابة على الاعتمادات المالية والتدقيق الخارجي، وذلك عن طريق تجميع المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع.

وفي الفصل الثاني تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع إلى عديد الدراسات النظرية المتعلقة ب الرقابة المالية والتدقيق الخارجي من اجل توضيح المفاهيم المتعلقة بهم والعناصر المشكلة لهم.

أما الفصل الثالث فقد استخدم المنهج البرنامج الاحصائي حيث سيكون الحكم الفاصل على الفرضيات المطروحة.

- ✓ **صعوبات البحث:**

اعترض الباحثتان مجموعة من المحددات عند إعدادهما لهذه الدراسة، ففي الجانب النظري كان المحدد الأساسي هو قلة المصادر العلمية لموضوع الدراسة والرابطة بين المتغيرين والتي يمكن أن تفيد في هذا الجانب.

أما الجانب التطبيقي فقد واجه الباحثتان محددين أساسيين يكمن الأول في صعوبة الحصول على مقياس ملائم ينسجم مع تطبيق هذه الدراسة في المؤسسات المحاسبية نظرا لاختلاف طبيعة الدراسة مع المفاهيم المكتسبة من طرف المؤسسة محل البحث. أما المحدد الثاني فهو صعوبة تكييف المعلومات المأخوذة مع منهج الدراسة.

- ✓ **تقسيمات البحث:**

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تجميع المادة العلمية الضرورية وتقسيمها إلى ثلاث فصول يكمل بعضها بعضا ندرجها كما يلي:

- الفصل الأول:

في هذا الفصل تم التطرق للأدبيات النظرية للتدقيق الخارجي والرقابة على الاعتمادات المالية من خلال مبحثين، يضم المبحث الأول التدقيق الخارجي ويليه المبحث الثاني حول الرقابة علي الاعتمادات المالية

- الفصل الثاني:

في الفصل الثاني تركز الدراسة على الأبحاث التي سلقت في الموضوع من خلال تركيز هذه الدراسات على كل أو احد متغيرات الدراسة، ومناقشتها وتحديد الفجوة العلمية.

- الفصل الثالث:

الفصل الثالث تتم فيه الدراسة الميدانية من خلال ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول على اختبار أداة الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول اسقاط الجانب النظري على مكاتب محافظة الحسابات محل الدراسة. وانتهى المبحث الثالث إلى اختبار الفرضيات والاجابة على إشكالية الدراسة.

الفصل الأول

الاطار النظري للدراسة

تمهيد

نظرا للأهمية البالغة للنفقات العامة وماتمثله من مبالغ ضخمة بات من الضروري وجود أجهزة وأنظمة فعالة وناجعة للرقابة المالية عليها، تضمن الحماية وكذا التحصيل والصرف القانوني لتلك المبالغ، كما تحول دون العبث بها وتحويلها لغير وجهتها الحقيقية وبالتالي فالرقابة المالية عملية دائمة ومستمرة مع المال العام وجودا وعدما وذلك من أجل الحفاظ على المال العام للدولة وبالتالي نحاول في هذا الفصل البحث عن العلاقة بين التدقيق الخارجي ودوره في الرقابة على الاعتمادات المالية.

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتدقيقي خارجي

المطلب الاول ماهية التدقيق الخارجي

الفرع الاول : تعريف التدقيق الخارجي

رغم تعدد صيغ التعاريف التي تناولت التدقيق الخارجي، إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي يسعى التدقيق إلى تحقيقها .وفيما يلي استعراض لبعض تلك التعاريف:

تعرف بأنها: " هي المراجعة التي تقوم بها جهة مستقلة عن المشروع لا تخضع لإشراف الإدارة بل تمارس عملها خصوصا في شركات المساهمة كوكيلة عن المساهمين، وتراعي تطبيق إدارة الشركة القانون الأساسي لها وكذلك قانون الشركات المعمولة به[1]

تعريف آخر : " يمكن تعريف التدقيق الخارجي بأنه الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة"[2]

التدقيق وبصورة رئيسية: فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل محايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني، وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه " اجراءات منظمة من اجل الحصول على الادلة المتعلقة بالإقرارات (الارصدة) الاقتصادية والاحداث وتقييمها بصورة موضوعية التحديد درجة العلاقة بين الاقرارات ومقياس معين وايصال النتائج الى المستفيدين.[3]

المراجعة الخارجية: هي التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية الوقوف إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل ابداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الاطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرون، البنوك)[4]

---

[1] اقاسم عمر ، التدقيق ومحافظة الحسابات في الجزائر، دار الكتاب العربي، الجزائرار، 2016، ص 07

[2] احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع 2000، ص: 16-17

[3] هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2006، ص20.

[4] محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص30.

الفرع الثاني: اهمية التدقيق الخارجي

نظرا لأهمية التدقيق والخدمة التي يقدمه لمختلف الجهات التي تستخدم القوائم المالية وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها من هذه الجهات ما يلي:

ادارة المشروع: تعتمد ادارة المشروع اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية والمالية في وضع الخطط ومراقبة الاداء وتقييمه، ومن هنا تحرص ان تكون تلك البيانات مدققة ن قبل مدقق حسابات محايد مستقل مما يزيد ثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها كذلك تستخدم ادارة المشروع البيانات الواردة بالقوائم المحاسبية والمالية والتي خضعت للتدقيق في اغراض التخطيط ورسم السياسات المستقبلية واتخاذ القرارات.[1]

المستثمرون والمحللون الماليون: تعتمد هذه الفئة على القوائم المالية والحسابات الختامية التي تمت مراجعتها لاتخاذ قراراتها المتعلقة بكيفية استثمار الاموال وتحديد مجالات الاستثمار الملائمة.[2]

الهيئات الحكومية: يبتغي أن نذكر الهيئات الحكومية المختلفة وأجهزة الدولة المحددة التي تعتمد اعتمادا كليا عن البيانات الحسابية في اغراض كثيرة نذكر منها التخطيط الاستراتيجي، التنفيذ والأشراف والمراقبة على مؤسسات التي لها مساس بالمرافق العامة وفرض الضرائب المختلفة وتحديد الاسعار وبعض السلع والخدمات الضرورية وتقرير المنح ...الخ.[3]

البنوك والمقرضون: هؤلاء يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة ، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم القروض او تسهيلات ائتمانية لهم.[4]

الفرع الثالث: أهداف التدقيق الخارجي

هناك نوعين من الاهداف : اهداف تقليدية واخرى حديثة ومنها

الاهداف الرئيسية:

[1] ورابحي عبد الناصر، التدقيق ونظام الرقابة الداخلية cite.unvi.setif.dz تاريخ 24-2021/02، على الساعة 10:30

[2] أحمد عبد المولى الصباغ، كامل السيد أحمد العشماوي، عادل عبد الرحمن أحمد، اساسيات المراجعة ومعايرها كلية، 2008، ص 10

[3] زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية، عمان، 2009، ص 19.

[4] رزوق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص39

-التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.

- ابداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.[1]

الاهداف الخاصة: اضافة إلى الاهداف السابقة الذكر هناك أهداف أخرى، تتمثل في اكتشاف أعمال الغش والتزوير وتحسين التسيير، فوجود هاته الاعمال يدل على ضعف نظام الرقابة الداخلية، فيقوم المراجع الخارجي بجمع ما أمكن من الادلة حتى يتسنى له الوقوف على آثارها المادية المحتملة على الحسابات، واكتشاف اعمال الغش والتزوير وهذا حسب الامكانيات المتاحة له مع عدم التقصير في العمل.[2]

المطلب الثاني : انواع ومعايير التدقيق الخارجي

الفرع الاول : انواع التدقيق الخارجي

يعرف الواقع بين ثلاثة أنواع من المرجعة الخارجية للحسابات وهي:

المراجعة القانونية: وهي مراجعة وتدقيق الحسابات اجباريا، يفرض بقوة القانون، إذا تلتزم كل مؤسسة تجارية على تعين محافظ حسابات يقوم بأعمال المراقبة السنوية الاجبارية.[3]

المراجعة التعاقدية (الاختيارية): التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الاطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.[4]

الخبرة القضائية: هي التي يقوم بها شخص محترف خارجي يعين من طرف المحكمة.

الفرع الثاني: معايير التدقيق الخارجي:

المعيار في المراجعة مقياس أو مستوى للأداء تم تكوينه بواسطة جهات مسؤولة وأصبح يلقى قبولا عاما وهذا المعيار يعتبر مرشدا للأداء والسلوك أو المقارنة. وتتضمن معايير المراجعة درجة كبيرة من التوحيد في نوعية أداء المراجعين أو سلوكهم [5]

---

[1] زهرة عاطف سواد ،نفس المرجع السابق، ص 19.

[2] أقاسم عمر، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

[3] اقاسم عمر ، نفس المرجع السابق، ص 10

[4] محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3، 2008، ص14.

[5] السيد أحمد السقا، نصر محمد جعيصة ، المراقبة وخدمات التأكيد، كلية التجارة ، جامعة طنطا2007، ص35

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، التي تصدرها الهيئات المهنية وتلقى القبول العام، والتي تنعكس على الاجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات هذه المهنة[1] حيث قسمت هذه المعايير الى ثلاثة مجموعات رئيسة هي

1- **المعايير العامة أو الشخصية:** وتتلخص في النقاط التالية

- التأهيل العلمي والعملي للمراجع (الخبرة المهنية)
- استقلال المراجع (الحياد)
- بدل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني .

2- **معايير الاداء المهني او العمل الميداني:** يمكن حصرها في الاتي

- التخطيط والاشراف المناسب على المساعدين
- تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل تخطيط عملية المراجعة وتحديد طبيعة مدى وتوقيت الاختبارات التي يجب القيام بها.
- الحصول على قرائن كافية وملائمة من أجل أن تكون هذه القرائن أساسا يرتكز عليه المراجع عند التعبير عن رأيه في القوائم المالية موضع فحصه.

3- **معايير اعداد التقرير:**

- يجب أن يوضع التقرير ما أذا كانت القوائم المالية قد تم تصورها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية والمتعارف عليها (المقبولة قبولا عاما).
- يجب أن يوضع التقرير مدى ثبات المشروع على اتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها وما إذا كانت مستخدمة في القرارات السابقة.[2]
- يجب ان يحتوي التقرير على معلومات اضافة في حالة عدم احتواء القوائم المالية على معلومات كافية، أي ضرورة التحقق من كفاية وملائمة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية.
- يجب ان يتم ابداء الراي لوحدة واحدة ويجب أن يتم توضيح السبب في حالة عدم ابداء الرأي [3]

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية 84، 2002، ص 45.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصرعلي، مرجع سبق دكره، ص 83-84.

[3] أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة والمراجعة الدولية ، ط1، الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2010، ص412.

المطلب الثالث: دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية

تعتبر المراجعة اداة لقياس فاعلية الوسائل والاجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة ففي أي مؤسسة منظمة تنظيما جيدا، لابد ان تتوفر على وسائل واجراءات رقابية من اجل التأكد من اداء العمل التنفيذي الجيد والصحيح أي التأكد من نظام الرقابة الداخلية وفاعليتها

الفرع الأول : أساليب نظام الرقابة الداخلية

1- طريقة التقرير الوصفي: تقوم هذه الطريقة على استعمال قوائم استقصاء اساسها ليس تقديم أسئلة لفحص الاجابة وانما أساسها يطلب المدقق من مساعديه تقريرا يشرح فيه الاجراءات المتبعة من قبل الوحدة بالنسبة لكل عملية من العمليات مع اعطاء وصف لنظام الرقابة الداخلية وخط سير المستندات.[1]

2- قائمة الاستقصاء: تقوم هذه الطريقة على اعادا قائمة تشتمل على مجموعة من الاسئلة التي يتم اعدادها بعناية ودقة بهدف ابراز اوجه الضعف في نظام الرقابة الداخلية ويتم تنظيمها وفقا للبيئة الرقابية والنظام المحاسبي ككل ويراعي عند تصميم هذه القائمة تحديد العلاقة بين الأسئلة المختلفة بطريقة تمكن المراجع من مراعات الاعتبارات التالية وهي:

- اظاهر مصادر المعلومات المستخدمة في الاجابة عن كل سؤال
- التفرقة بين نواحي الضعف البسيطة ونواحي الضعف الجسيمة
- احتوائها على وصف تفصيلي لنواحي الضعف في الاجراءات الرقابة الداخلية .[2]

3- **خرائط التدفق:** هي عرض بياني لنشاط معين او لدوره علميات محددة وتستعمل لوصف تفاصيل النظام وتساعد خريطة التدفق المراجع على تصور العلاقة الموجودة بين الاجراءات الرقابية المستخدمة وتدفق البيانات خلال النظام فهي تعطي صورة اوضح عن النظام المستخدم ويستفيد المراجع من هذه الخرائط في الأمور الاتية.

- تعتبر خرائط التدفق من أفضل الأساليب التي يستخدمها مراجع الحسابات لتجمع المعلومات

[1] عبد الرزاق محمد عثمان، اصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية، الموصل 1990، ص124.

[2] عبد السلام محمودي، مذكرة دور المراجع الخارجي في تقيم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية 217-218، جامعة محمد بوضياف مسيلة، ص 43

- مفيدة في اتمام عمليات الاتصال الكتابي بسرعة ودقة
- تعتمد على لغة نمطية شائعة يمكن توصيلها من خلال الرموز وبذلك يستفيد منها المراجع من عمل زملائه.

الفرع الثاني: دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية:

تتطلب معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق المتعارف عليها من مدقق الحسابات فهم ودراسة وتقييم الرقابة الداخلية لتكون أساسا الى:

- إعادة تحديد مخاطر الرقابة.
- مساعدة المدقق لتقدير حجم العينة التدقيقية وعمل برنامج التدقيق ويقوم المدقق باتباع الإجراءات (الخطوات) التالية لأجل تقييم نظام الرقابة الداخلية:

الحصول على فهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية

من اجل فهم نظام الداخلية والتحقق من أن النظام مصمم بشكل كاف فان المراجع يقوم بالإجراءات التالية

- دراسة أوراق العمل السابقة فهي توفر له معلومات مهمة حول نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية واستخدام حكمه المهني وخبرته السابقة
- الاستفسار من الموظفين حول الرقابة الداخلية واجراءات القيام بالعمل
- فحص الأدلة والمستندات السجلات بالنسبة للتحويل والاحتفاظ والقيد
- ملاحظة خطوات النشاط من بدايتها إلى نهايتها من اجل الحصول على فهم نظام الرقابة الداخلية.[1]

التقييم الأولي لنظم الرقابة الداخلية يتمكن المراجع من اعطاء تقييم اولي لنظام الرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة والمتمثلة في ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد العلميات ونقاط الضعف أي عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير تستعمل في الغالب استمارات مختلفة أي استمارات تتضمن أسئلة تكون الإجابة عليها اما بنعم أي ايجابي او لا أي سلبي وعليه يستطيع المراجع في نهاية

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

هذه الخطوة تحديد نقاط الضعف وذلك من خلال التصور أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.[1]

اختبارات الاستمرارية: يتأكد المراجع من خلال هذا النوع ان نقاط القوة المتواصل اليها في التقييم الاولي هي فعلا نقاط قوة مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، باعتماده على اختبارات الاستمرارية سابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء تسييره عند اكتشاف سوء التطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة هذا بالإضافة الى الضعف اكتشاف سوء التطبيق أو عدم التطبيق نقاط القوة هذا بالإضافة الى نقاط الضعف التي توصل اليها عند التقييم الاولي لذلك النظام.

[1] اقاسم عمر، مرجع سبق دكره، ص 26-27.

المبحث الثاني :الرقابة على الاعتمادات المالية

المطلب الاول: الاعتمادات المالية والرقابة المالية

الفرع الاول :تعريف الاعتماد المالي وخصائصه

اولا: تعريف الاعتماد المالي

نصت المادة 1/118 من قانون التجارة رقم 12 لسنة 1966 على أنه:

1. في عقد الاعتماد المالي يلتزم فاتح الاعتماد أن يضع بعض الأموال تحت تصرف المعتمد له فيحق له أن يتناولها دفعة واحدة أو دفعات متوالية بحسب احتياجه خلال ميعاد.

ويتبين من هذا النص أن الاعتماد المالي هو عقد يلتزم بمقتضاه مصرف بأن يضع تحت تصرف شخص يسمى المعتمد له أو المستفيد مبلغا من المال، بحيث يستطيع هذا الشخص سحب هذا المال دفعة واحدة أو على دفعات بحسب احتياجه، وذلك خلال مدة معينة، وبالطريقة المتفق عليها في العقد.

وقد يكون الاعتماد المالي عاديا، كما قد يكون مصحوبا بتأمينات عينية كرهن؛ أو تأمينات شخصية ككفالة، يقدمها العميل لضمان المبالغ التي يسحبها من الاعتماد المفتوح لصالحه. وإذا كان الضمان المقدم رهنا أو تأمينا عقاريا، فإن قيد الرهن أو التأمين يضمن من تاريخ قيده جميع المبالغ التي سحبها العميل من الاعتماد. وقد نصت على ذلك المادة 120 من قانون التجارة بقولها (إذا كانت الضمانة المقدمة رهنا أو تأمينا عقاريا فإن قيد الرهن أو التأمين المتخذ عند العقد يؤمن ابتداء من تاريخ جميع السلف التي تحصل فيما بعد بناء على عقد فتح الاعتماد.[1]

ثانيا: خصائص الاعتماد المالي

يمتاز الاعتماد المالي بالخصائص التالية التي تميزه عن العمليات المصرفية الأخرى:

1. أنه عقد رضائي؛ يتم بمجرد التراضي بين المصرف والعميل، أي بمجرد اتفاق الطرفين على مبلغ الاعتماد؛ ومدته؛ وسعر الفائدة المستحقة للمصرف على المبالغ التي يقوم العميل بسحبها من الاعتماد، وكيفية سحب المبلغ؛ وطريقة رده، ومقدار العمولة التي يتقاضاها المصرف مقابل فتح الاعتماد؛ على أنه يجوز ألا يشترط دفع عمولة .كما قد يشترط المصرف ضمانا (كرهن أو كفالة) عند موافقته على فتح الاعتماد ليضمن الوفاء بالمبالغ التي اعتمدت للعميل. وقد جرت عادة المصارف على

[1] عثمان التكروري، الوجيز في شرح القانون التجاري، فلسطين ، 2020، ص 167-168.

إعداد نموذج لطلب عقد اعتماد مالي يقوم العميل بتعبئته وتوقيعه وتقديمه للمصرف؛ فإذا اقترن بموافقة المصرف عقد العقد مبرما.

2. أنه عقد معاوضة ملزم للجانبين، حيث يرتب على المصرف التزاما بأن يضع مبلغ الاعتماد تحت تصرف العميل المعتمد له، مقابل التزام العميل برد ما يكون قد سحبه من هذا المبلغ إضافة إلى الفوائد الاتفاقية أو القانونية، والعمولة إذا اتفق عليها، وما يكون المصرف قد أنفقه من مصاريف لمصلحته.

3. أنه من العقود الزمنية المستمرة التنفيذ، لأنه يكون دائما لمدة سواء كانت هذه المدة معينة أو غير معينة ويترتب على اعتباره من العقود مستمرة التنفيذ؛ إمكان تطبيق نظرية الظروف الطارئة على علاقة الطرفين، كما أن فسخه لا يرتب أثره إلا بالنسبة للمستقبل دون أن يمس ما نفذ منه في الماضي[1]

4. أنه بالنسبة للمصرف فاتح الاعتماد؛ عقد تجاري بحكم ماهيته الذاتية لأنه عمل مصرفي، أما بالنسبة للعميل فإنه لا يعتبر تجاريا إلا بصفة تبعية؛ أي إذا كان القائم به تاجرا ولغايات تجارته.

5. أنه قائم على الاعتبار الشخصي، فالمصرف لا يمنح العميل الاعتماد المطلوب إلا لثقته به، ويأخذ المصرف بنظر الاعتبار شخصية طالب فتح الاعتماد ابتداء وطيلة مدة العقد، ولهذا نصت المادة 119 من قانون التجارة على أنه :

1-يجوز لفاتح الاعتماد أن ينقض العقد إذا أصبح المعتمد له غير مليء أو كان عديم (الملاءة) وقت التعاقد على غير علم من فاتح الاعتماد.[2]

2-إذا وقع نقص هام في الضمانات العينية أو الشخصية التي قدمها المعتمد له، حق لفاتح الاعتماد أن يطلب ضمانة إضافية، أو تخفيض مبلغ الاعتماد أو إغلاقه حسب مقتضى الحال). كما لا يجوز للعميل أن يتنازل عن الاعتماد المفتوح له إلى شخص آخر إلا إذا اتفق على غير ذلك.

أنه عقد من العقود المسماة في القانون، حيث نظم المشرع أحكامه وأعطاه اسما، وهو يخضع بوصفه عملية مصرفية بحتة، للأحكام الخاصة التي تضمنها قانون التجارة في المواد 118-121، ويخضع فيما لم يرد في هذه النصوص لقواعد العرف المصرفي؛ وإلى القواعد العامة التي تحكم العقود[3].

---

[1] عثمان التكروري، مرجع سابق ذكره، ص170

[2] عثمان التكروري، نفس المرجع السابق، ص171.

[3] عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري الاوراق التجارية وعمليات البنوك، دار الثقافة ، الاردن، 2007، ص 404.

الفرع الثاني: تعريف الرقابة المالية:

للرقابة المالية مدلول واسع فقد يقصد بها تطبيق المعلومات المحاسبية بغرض التنظيم واختيار ومقارنة عرض المعلومات الاحصائية الرقمي والمحاسبية المستقاة من جميع السجلات ذات علاقة لمساعدة المديرين والمسؤولين في الرقابة واتخاذ القرارات اليومية اللازمة لعملية تنفيذ واجراء العمل، تتضمن تقديم الموارد وتحقيق وتنسيق بين السياسات الاقتصادية.[1]

للرقابة المالية مدلول واسع فقد بقصد بها تطبيق المعلومات المحاسبية بغرض التنظيم ،و اختبار ومقارنة عرض المعلومات الإحصائية الرقمية و المحاسبية المستقاة من جميع السجلات ذات علاقة لمساعدة المديرين و المسؤولين في الرقابة و إتخاد القرارات اليومية اللازمة لعملية تنفيذ و إجراء العمل ،تتضمن تقديم الموارد و تحقيق و تنسيق بين السياسات الاقتصادية [2]

" كما تعرف على أنها أداة العمل و تنفذ البرنامج وفقا لأهداف و قواعد إجراءات و التعليمات و الأوامر التي تصدر من قبل مستويات مختلفة في التنظيم لتنفيذ ما يقدم .كما تعتبر أداة يمكن بواسطتها التحقق من الأهداف و البرامج قد نفذت في الوقت المحدد و هناك تعاريف أخرى من طرف علماء المالية على أساس أنها عملية ترشيد علمي للقرارات التي يتخذها المسؤولين في دورة العمل الكاملة التي تبدأ بالتخطيط و لتنظيم و التنسيق ، ثم تستمر مع التنفيذ و تكتمل بالمتابعة و التقويم ، ليبدأ من كل دورة جديدة للنشاط مع كل حركة لنشاط تحدث عمليات ترشيد علمي [3]

[1] فيصل فخري مراد ، الرقابة المالية العليا نحو الاسلوب متطور ، مصر ، 2000، العدد1، جوان 1978، ص87

[2] فيصل فخري مراد، نفس المرجع السابق، ص 87

[3] عبد العزيز حجازي، الرقابة المالية، مجلة العلوم الإدارية، مصر، سنة 1967، ص161

المطلب الثاني: مراحل عملية الرقابة المالية

إن القيام بعملية الرقابة المالية تمر بأربع مراحل هي1:

الفرع الأول: مرحلة الإعداد :قبل القيام بعملية الرقابة يجب تحضير فريق العمل الذي سوف يقوم بعملية

الرقابة، وتعد هذه المرحلة من المراحل الهامة لان اختيار أفراد العمل الأكفاء سوف ينعكس بصورة جيدة على باقي المراحل.

لذلك على المراقب المالي أن يتمتع بعدد من الخصائص منها:

- قدرة المراقب المالي على توفير معلومات دقيقة عن أوجه نشاط المنشأة المالي.
- الإلمام بأوجه نشاط المنشأة الخاضعة للرقابة.
- قدرة المراقب المالي على الاتصال مع جميع إدارات المنشأة.
- اكتساب ثقة الآخرين الأمر الذي يؤذي إلى تسهيل مهمته في الرقابة وذلك من خلال تقديم المساعدة.
- القدرة على تحليل البيانات المتوفرة وتحويلها إلى معلومات ذات فائدة.
- أن يتسم بالموضوعية والمرونة ويبتعد عن التحيز.

بعد الانتهاء من عملية الإعداد تأتي المرحلة الثانية وهي:

الفرع الثاني: مرحلة البيانات :في هذه المرحلة يقوم فريق عمل الرقابة بجمع البيانات المالية من مصادرها سواء كانت محفوظة في السجلات المحاسبية أو المحفوظة على أجهزة الحواسب واستخراج هذه البيانات وجدولتها للقيام بالعملية التي ستليها.

الفرع الثالث: مرحلة الفحص :في هذه المرحلة يقوم المراقب المالي بمقارنة البيانات التي حصل عليها مع ما هو مخطط وهنا يستعين المراقب المالي بأدوات الرقابة المالية وهي كالتالي:

أولا: الموازنة التخطيطية :وتعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة وهي عبارة عن خطة شاملة لجميع عمليات المنشأة خلال مدة معينة فهي تحتوي على معايير من أجل مقارنة الانجاز الفعلي وقياس الأداء.

---

[1] سيروان عدنان ميزر الزهاوي، **الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي**، منشورات الدائرة الإعلامية في المجالات النواب، بغداد، 2008م، ص.92

ثانيا: التحليل المالي :يعتبر التحليل المالي الخطوة الأساسية في الرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعة ومستوى تنفيذها والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وبين المنشآت المتماثلة. وتتم عملية المقارنة في التحليل المالي من خلال:

-تحليل القوائم المالية: وذلك من خلال الميزانية العمومية حساب الدخل.

-التحليل عن طريق النسب المالية المختلفة : مثل نسب السيولة والربحية والعائد على الاستثمار.

ثالثا: التقارير المالية :بعد الانتهاء من العمليات السابقة يأتي دور رئيس فريق عمل الرقابة لإعداد التقرير المالي للمدير ليصبح على علم بكل العمليات المالية أثناء تنفيذ الخطة المالية وعند الانتهاء منها.

وهذه التقارير يجب أن تكون مختصرة وذلك من خلال إما عرضها على شكل رسوم بيانية أو بأشكال أخرى تظهر مدى التغيرات المالية التي تحدث في المنشأة وتعرض أسباب المشاكل المالية.

المطلب الثالث: تنفيذ الاعتمادات المالية والرقابة عليها

تقوم السلطة التشريعية بالمصادقة على الاعتمادات المالية لدولة، ثم يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق باعتماد الميزانية ونشره في الجريدة الرسمية من اجل قيم الجهات والهيئات الادارية المختصة بتنفيذها بالميدان أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع لسنة المقبلة الى مجال الواقع سواء من حيث تحصيل الايرادات وجبايتها ا صرف النفقات المعتمدة

الفرع الاول : تنفيذ الاعتمادات المالية

ان عمليات تنفيذ الاعتمادات تتمثل في أمرين هما علميات تحصيل الايرادات عمليات صرف النفقات:

1-**تحصيل الايرادات:** تتولى الوزارة المالية مهمة تنفيذ الميزانية عن طريق جمع ايرادات الدولة من مختلف مصادرها وايداعها في الخزينة العمومية او البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعول به [1]

2-**صرف النفقات:** ان اجازة السلطة التشريعية لاعتمادات النفقات يعني التزام الدولة بانفاق كافة مبالغ الاعتمادات ولكنه يعني الاجازة والترخيص للدولة بان تقوم بنفقاتها العامة في حدود هذه المبالغ دون ان تتعدها باي حال من الأحوال حيث لا يجوز للإدارة تجاوز الاعتمادات المقررة تطبيق المادة 75

[1] محرزي محمد عباس، اقتصادات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010، ص367.

من القانون 84-17 التي نصت على ما يلي "لا يجوز صرف أي نفقة بما يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، مالم تنص احكام تشريعية على خلاف ذلك"

ومن اجل تجنب سوء استعمال اموال الدولة، والتأكد من انفاقها على نحو ملائم فقد نظم القانون عمليات صرف الاموال العام على أربع خطوات هي:

1- **الارتباط بالنفقة /الالتزام:** ينشأ الارتباط بالثقة نتيجة قيام السلطة الادارية بإتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقا من جانب الدولة كإنشاء طرق او جسور اي انها تهدف الى تحقيق المنفعة العامة، فالارتباط بالنفقة هنا يعتبر ارادي[1]

كما قد ينشا الارتباط بالنفقة نتيجة واقعة معينة يترتب عليها التزام الدولة بانفاق مبلغ ما.

2 -**تحديد النفقة:** تعتبر الخطوة الثانية بعد أن يتم الارتباط بالنفقة وهي عبارة عن تقدير الفعلي والحقيقي للمبلغ الواجب تأدية من طرف الدولة بناءا على المستندات التي تثبت وجود الدين وحلول أجله فيتم تقدير المبلغ المستحق لدائن وخصمه، من الاعتماد المقرر في الميزانية مع ضرورة التأكد من ان شخص الدائن غير مدين لدولة بشيء حتى يمكن اجراء المقاصة بين الدينين.[2]

3-**الامر بالصرف:** حسب المادة 21 من قانون 90—21 المؤرخ في 15 أوت 1990 "يعد الامر بالصرف او تحرير الحوالات الاجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية"

مادة 23 " يعد امر بالصرف كل شخص يؤهل لتنفيذ العمليات المشار اليها في المواد 17، 16، 19، 21 ،20، من قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية وهي (الاثبات، الالتزام، التصفية، الامر بالدفع)

المادة 24: يجب اعتماد الامرين بالصرف لدى المحاسبين العمومية المكلفين بالإيرادات والنفقات الذي يأمرون بتنفيذها.

4-الصرف: يقصد بهذا الإجراء الدفع الفعلي لمبلغ المستحق لصاحبه عن طريق المحاسب العمومي بعد التأكد من المستندات والمحاسبون هم موظفون موجودون بالإدارات العامة إلا أنهم لا يخضعون للسلطة الرئاسية للآمرين بالصرف حتى يمكنهم من مراقبة عمليات صرف النفقة من حيث مطابقتها للقانون.[3]

---

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 369.

[2] محرزي محمد عباس ، نفس المرجع السابق، ص 370..

[3] محرزي محمد عباس ، نفس المرجع السابق ، ص 370..

الفرع الثاني : الرقابة على تنفيذ الاعتمادات المالية

تعد هذه المراجعة هي المرحلة الاخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية ولضمان تنفيذ الميزانية في اوجه المحددة لها أقتضى الامر ايجاد وسائل مختلفة لمراقبة الميزانية للتأكد من مراعات واحترام المكلفين بالتنفيذ كافة القواعد المالية اثناء ممارستهم لوظائفهم وبالتالي فان الهدف الأساسي من الرقابة على تنفيذ الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة وهي:

1-الرقابة الادارية: تم الرقابة الادارية على تنفيذ الاعتمادات من طرف وزارة المالية حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق مراقبين ماليين ومديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها المختصون او من ينوبون عنهم وتتم الرقابة الادارية بطريقتين:

- **الرقابة الموضوعية:** تعني انتقال الرئيس الى مرؤوسيه ليتأكد من مباشرته لعمله على نحو دقيق.
- **الرقابة على اساس الوثائق:** يقوم الرئيس بفحص اعمال مرؤوسيه من خلال التقارير والوثائق والملفات وتنقسم الرقابة الادارية من حيث توقيتها الى رقابة سابقة ورقابة لاحقة.[1]

الرقابة التشريعية: تتمثل هذه الرقابة في مطالبة البرلمان بتقديم ايضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والايرادات العامة باعتبار السلطة التشريعية هي التي قامت باعتماد ميزانية الدولة فانه من الطبيعي ان يمنح لها حق رقابة على تنفيذها للتأكد من سلامة وصحة تنفيذها على النحو الذي اعتمدتها عليه.[2]

الرقابة المستقلة: تعتبر أكثر انواع الرقابة فاعلية ويقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الادارة والسلطة التشريعية مهمتها التأكد من ان عمليات النفقات والايرادات قد تمت على نحو الصادر به وطبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة.

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، بيروت، ص 342.

[2] محمد رسول العموري، الرقابة المالية العيا، منشورات الحلبي ، بيروت 2006، ص 524.

خلاصة الفصل :

من خلال ما ورد في هذا الفصل نلخص ان التدقيق الخارجي هو عملية يقوم بها شخص يتمتع بالاستقلالية ويملك من الكفاءة والخبرة ما يؤهله للقيام بالمهام الموكلة اليه وإبداء راي فني محايد حول ما تم تدقيقه عن طريق التقرير الذي هو حلقة وصل بين المدقق ومستعملي نتائج التدقيق .

ان تقدير الاعتمادات المالية من ثم اجازتها وترخيصها كي تصرف كنفقات مع مراقبتها هو دورة والمقصود بالدورة هو الأنشطة والعمليات المكونة للميزانية العامة للدولة بالنظر لما تتصف به هذه العمليات، حيث تتمثل الرقابة المالية في مجموعة الإجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعية ودراسة أسباب الانحرافات حتى يمكن علاجها وهي تهدف إلى التأكد من ان الإنفاق العام والخطط الموضوعة يتم وفقا لما هو مخطط له وفقا للقوانين واللوائح والتشريعات والتعليمات المالية ونجد أيضا ان الرقابة المالية تطبق وتنفذ من أنواع عدة من الهيئات المحلية والدولية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر التدقيق الخارجي من أحد اهم الطرق الممنهجة في المراقبة و المراجعة على الاعتمادات المالية في المؤسسات المالية لذا حظي باهتمام الباحثين في دراسة هذا الموضوع، لقد تناولت الدراسات السابقة لهذا الموضوع من الناحية القانونية و الاقتصادية ، الا ان الدرسات السابقة منها من شمل متغيري الدراسة و منها من شمل أحد متغير الدراسة و قد تنوعت بين العربية و الاجنبية و التي سنتطرق لها في هذا البحث بمقارنة الدراسة الحالية حسب مايلي:

المبحث الأول: عرض الدراسات العربية و الاجنبية

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات العربية و الاجنبية

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة لمتغير الدراسة

المطلب الأول: دراسات اللغة العربية

الفرع الأول: دراسات تناولت أحد متغير الدراسة

أولا: متغير التدقيق الخارجي

1- زينب براهيمي (2018-2019) أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية-المسيلة-

هدفت هذه لإظهار واقع الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية. ولتحقيق اهداف الدراسة، قامت البحثة باستقصاء اراء عينة من الإطارات العاملة بثلاث مؤسسات اقتصادية عمومية بولاية المسيلة وتحليلها ، وقد خلصت في الأخير الى انا التدقيق الخارجي يساعد في توفير جو ملائم لاتخاذ قرارات رشيدة ذات جودة، تمكن المؤسسة من تطبيق سياساتها واجراءاتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية

2- شاشور مختارية (2016-2017) تأثير التدقيق الخارجي على فعالية المؤسسة دراسة حالة بمؤسسة وحدة أغذية الأنعام وتربية الدواجن بمستغانم

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير التدقيق الخارجي على فعالية المؤسسة بتسليط الضوء على مؤسسة اقتصادية انتاجية حيث عرفت من خلالها انه، يسعى محافظ الحسابات دوما لتحقيق فعالية المؤسسة وتحسين أدائها أمام منافسيها ،حيث يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية وضمان التوافق مع المعايير المهنية للتدقيق ،مما يبعث المزيد من الثقة في المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم لدى مستخدميها ،وللوصول إلى تكوين وإبداء هذا الرأي فإن المدقق يبدأ عمله بدراسة نظام الرقابة الداخلية ،وباعتبار هذا النظام في أي مؤسسة من النظم الرئيسية والهامة التي يعتمد عليها المدقق الخارجي في مجال تحديد الخطوات الأساسية لبرنامج مراجعته من حيث التفصيل أو الإجمال وتحديد نطاق عمل المدقق ويعتمد ذلك على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ،وخلصت في الأخير ان قيام المدقق بتقييم هذا النظام لتحديد مدى قوته أو ضعفه من المهام الرئيسية التي يبدأ بها المدقق برنامج عمله داخل المؤسسة ،لتنتهي عملية المراجعة بتقرير يبلور فيه المراجع الخارجي نتائج عمليتي الفحص والتحقيق ،حيث يبين فيه المدقق رأيه في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي وبيان العمليات التي قامت بها المؤسسة بصورة سليمة وعادلة وُيق َدم إلى المهتمين داخل المؤسسة وخارجها

ثانيا: دراسات تناولت متغير الرقابة المالية

1_بن كيحول حمزة (2016-2017) دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية بوسعادة

هدفت هذه الدراسة ألى إبراز الدور الذي تلعبه الرقابة المالية في ترشيد صرف النفقات العمومية الوقوف على مختلف الطرق والأجهزة التي تسخرها الدولة للرقابة على الأموال العمومية. وكذا التعرف على النفقات في المؤسسات العمومية الاستشفائية و تطبيق الرقابة عليها. من خل طرح الإشكالية **ما مدى نجاعة أدوات الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية؟ وخلصت في الاخير ألى انه** عدم الاستقرار في القوانين المتعلقة بالرقابة المالية أدى إلى عدم تحقيق أهدافها بكفاءة عالية وايضا يعتبر الآمر بالصرف للمؤسسة العمومية الاستشفائية أن الرقابة المالية تعرقل تسيير المؤسسة، باعتبار أن الرقابة تزيد من مدة تنفيذ النفقات وهذا ما لا يتلائم مع نشاط المؤسسة التي تقدم خدمات صحية، فالخدمة الصحية تتأثر بالتسيير المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني: الدراسات السابقات تناولت متغيري الدراسة

1- دراسة بوبكر عميروش (2010-2011) دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا سطيف

هدفت الدراسة لمعرفة مدى اعتماد مراقب الحسابات على عناصر الرقابة الداخلية عند تكليفه بمهمة التدقيق، إذ يسعى من خلال تقويمه لنظام الرقابة الداخلية لدورة عمليات المخزون إلى التعرف على مستويات خطر الرقابة والوقوف على درجة فعالية النظام ومدى إمكانية الاعتماد عليه في إتمام باقي مراحل عملية التدقيق، وفي ضوء ذلك يتم تخطيط الاختبارات الأساسية التي تهدف إلى التأكد من صحة المعلومات المالية المتعلقة بالمخزونات بصورة كافية، ومدى تحقيق أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية وكذا أهداف نظام الرقابة الداخلية.

وفي ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تكمن في عدم وضوح عناصر الرقابة الداخلية لدى معظم مراقبي الحسابات مما يودي إلى ضعف وتباين مستوى العناية المبذولة في فحص وتقويم هذه العناصر المتعلقة بالنظام للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق، ويؤدي ذلك إلى خلل في تقييم مخاطر الرقابة الداخلية وسوء التخطيط لإجراءات التدقيق وعدم صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، والمتمثلة أساسا في إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تمثيل المعلومات المالية المتعلقة بالمخزونات بصورة صحيحة.

2- شيبي عبد المجيد و الخال عبد الله (2018) دور آليات التدقيق الخارجي في تعزيز الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آليات التدقيق الخارجي، والتي تعبر عن المنهجية التي يتبعها المدقق الخارجي أثناء مزاولة نشاطه، كما يعتبر التدقيق الخارجي نشاط تقوم به جهة مستقلة عن المؤسسة

وتتميز بالكفاءة و تهدف إلى فحص القوائم المالية و إبداء رأي فني محايد حول مصداقية هذه القوائم، فالتدقيق الخارجي يتقمص دور رقابي داخل المؤسسة.

ولتحقيق اهداف الدراسة، قام الباحثان بتوزيع استبيان إلكتروني على مهنيين مختصين في مجال التدقيق و المحاسبة وخلصت الدراسة الى ان قيام المدقق الخارجي بتطبيق الاليات المنتهجة في التدقيق الخارجي من شانه زيادة الدور الرقابي داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

الفرع الاول: دراسة ALI-ABDESSAMED Omar -Médéa university-[35]

Requirements for improving the external audit quality in Algeria.

متطلبات تحسين جودة المراجعة الخارجية في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التحسيس بأهمية جودة التدقيق الخارجي في الجزائر من خلال الوقوف على واقع جودته بعد صدور قانون 01/10.وكذا متطلبات تطويره. وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي شهدتها مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لم ترقى بعد للمستوى المطلوب، وهذا نتيجة عدم التفعيل الحقيقي للمجلس الوطني للمحاسبة والمنظمات المهنية الثلاث الأخرى على أرض الواقع بما يخدم جودة التدقيق الخارجي، فلابد من السعي نحو تحديث برامج التكوين للمؤسسات التعليمية الجزائرية وإدخال التطورات المتعلقة بالأنظمة المحاسبية وبجودة التدقيق، بالإضافة إلى تفعيل وتنظيم المنظمات والهيئات المشرفة على المحاسبة والتدقيق في الجزائر والعمل على تكوين المحترفين والممارسين للمهنة والقيام بالتدريب المستمر لهم مع العمل على توفير وسائل الرقابة عليهم، والعمل على تطوير الأطر التشريعية والقوانين الداخلية في المؤسسات الجزائرية بما يضمن تفاعل آليات الحوكمة من أجل تحسين جودة التدقيق الخارج

الفرع الثاني: دراسة ***MABROUKI Kais (2017)***[36]

Case of Impact of external audit quality on the relevance of accounting profits: listed Tunisian companies

تأثير جودة المراجعة الخارجية على أهمية أرباح المحاسبة: حالة الشركات التونسية المدرجة

تهدف هذه الدراسة إلى فحص دور الرقابة التي تمارسها جودة المراجعة الخارجية على موثوقية البيانات المالية في الشركات التونسية المدرجة. بشكل أكثر تحديدًا، وقد درس تأثير جودة المراجع الخارجي على أهمية أرباح المحاسبة. لتحقيق هذا الهدف تم الدراسة منذ عام 2006 حتى عام 2010، عينة من 21 شركة تونسية تعمل في مختلف القطاعات. تؤكد نتائجنا الفرضية التي وفقًا لها المراجعين

---

[35] على عبد الصمد عمر ، **Requirements for improving the external audit quality in Algeria.، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الوادي الجزائر ، العدد 8، المجلد 1، ص288.**

[36] ة ***MABROUKI Kais,*** **Impact of external audit quality on the relevance of accounting profits: Case of listed Tunisian companies**

الذين ينتمون إلى شبكة "BIG4" الدولية وشبكاتهم التخصص القطاعي يحسن ملاءمة أرباح المحاسبة. تظهر النتائج أيضًا وجود ملف علاقة ارتباط موجبة معنوية بين تركيز الملكية ومدى ملاءمة الأرباح المحاسبية.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

الفرع الاول: نقد الدراسات ذات متغير واحد

الجدول التالي يوضح المقارنة بين الدراسات السابقة من حيث الزمان والمكان والفرضيات والنتائج

الرقم	اسم الباحث	العنوا	الاطار الزماني والمكاني	الهدف	النتائج
	زينب براهيمي	أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية	(2018-2019) - المسيلة-	لإظهار واقع الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية	التدقيق الخارجي يساعد في توفير جو ملائم لاتخاذ قرارات رشيدة ذات جودة، تمكن المؤسسة من تطبيق سياساتها واجراءاتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية
	شاشور مختارية	تأثير التدقيق الخارجي على فعالية المؤسسة دراسة حالة بمؤسسة وحدة أغذية الأنعام وتربية الدواجن	(2016-2017) بمستغانم	مدى تأثير التدقيق الخارجي على فعالية المؤسسة بتسليط الضوء على مؤسسة اقتصادية إنتاجية	ان قيام المدقق بتقييم هذا النظام لتحديد مدى قوته أو ضعفه
	بن كيحول حمزة	دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية	(2016-2017) بوسعادة	إبراز الدور الذي تلعبه الرقابة المالية في ترشيد صرف النفقات العمومية	أن الرقابة تزيد من مدة تنفيذ النفقات و هذا ما لا يتلاءم مع نشاط المؤسسة التي تقدم خدمات صحية، فالخدمة الصحية تتأثر بالتسيير المالي للمؤسسة

نلاحظ من الجدول السابق ان الدراسات السابقة كل بالجزائر لكن من مؤسسة الى بين الاقتصادية (الدراسة 01) والانتاجية الخاصة (الدراسة الثانية) والعمومية (الدراسة الثالثة) مما جعلها تصل ألى نتائج مختلف حول التدقيق الخارجي والرقابة المالية ومن جملت ما خلصت أليه

أنا الرقابة تؤثر سلبا على التسيير المالي بالمؤسسة العمومية وكذا الخدماتي هذا ما اشارت اليه الدراسة الثالثة، في توصلت الدارسة الاولى الى التدقيق يساه في خلق جو لائم ن أجل اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية أما الدراسة الثالثة فأشارت الى أهمية المدقق الخارجي في ابراز قوة وضعف النظام في المؤسسة الانتاجية الخاصة.

الفرع الثاني: دراسات تناولت متغير الدراسة

الجدول التالي يوضح المقارنة بين الدراسات السابقة من حيث الزمان والمكان والفرضيات والنتائج

الرقم	اسم الباحث	العنوا	الاطار الزماني والمكاني	الهدف	النتائج
	بوبكر عميروش	**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا**	**(2010-2011) سطيف**	مدى اعتماد مراقب الحسابات على عناصر الرقابة الداخلية عند تكليفه بمهمة التدقيق،	عدم وضوح عناصر الرقابة الداخلية لدى معظم مراقبي الحسابات مما يودي إلى ضعف وتباين مستوى العناية المبذولة في فحص وتقويم هذه العناصر المتعلقة بالنظام للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق،
	شيبي عبد المجيد و الخال عبد الله	**دور آليات التدقيق الخارجي في تعزيز الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية**	**2018**	آليات التدقيق الخارجي، والتي تعبر عن المنهجية التي يتبعها المدقق الخارجي أثناء مزاولة نشاطه	المدقق الخارجي بتطبيق الاليات المنتهجة في التدقيق الخارجي من شانه زيادة الدور الرقابي داخل المؤسس

من الجدول أعلاه يتضح أن التدقيق الخارجي يرفع من الدور الرقابي داخل المؤسسة هذا خلصت اليه الدراسة الثانية أما الدراسة الاولى فقد خلصت الى لضمان رقابة سليمة لابد من وضوح عناصرها لدى المدققين الخارجين والعكس يؤدي الى ضعف وتباين مستوى العناية المبذولة في فحص وتقويم هذه العناصر المتعلقة بالنظام للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق،

الى نتائج الدراستين مكملين لبعضهما.

المطلب الثاني الدراسات الأجنبية

الجدول التالي يوضح المقارنة بين الدراسات السابقة من حيث الزمان والمكان والفرضيات والنتائج

الرقم	اسم الباحث	العنوا	الاطار الزماني والمكاني	الهدف	النتائج
	ALI-ABDES SAMED Omar	**Requirements for improving the external audit quality in Algeria**	الجزائر	محاولة التحسيس بأهمية جودة التدقيق الخارجي في الجزائر	أن الإصلاحات التي شهدتها مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لم ترقى بعد للمستوى المطلوب،
	MABROUKI Kais	**Impact of external audit quality on the relevance of accounting Case of profits: listed Tunisian companies**	***(2017) تونس***	تأثير جودة المراجع الخارجي على أهمية أرباح المحاسبة	علاقة ارتباط موجبة معنوية بين تركيز الملكية ومدى ملاءمة الأرباح المحاسبية.

تعتبر الدراسات السابقة الاجنبية قليلا خاصة المحلية منها، لكن الملاحظ من الجدول ان الدراستين تختلفان كليا فالدراسة الاولى قامت بدراسة التدقيق الخارجي من الناحية القانونية وتوصلت الى انه لا يرقى الى المستوى المطلوب في الجزائر، اما الدراسة الثانية في تونس بدل الجزائر وقد درست المراجع الخارجي من الاقتصادية وتوصلت الى يحسن من ارباح المحاسبة

خلاصة

سبقت دراسات أخرى هذه الدراسة، تناولت متغيري الدراسة، لكن تبقى الدراسة الحالية دراسة ذات استقلالية من ناحية دراسة العلاقة بين التدقيق الخارجي والرقابة على الاعتمادات المالية، وكذا مؤسسة الدراسة الميدانية التي تمثل في مؤسسات عمومية دات طابع اقتصادية وهذا ما سنحاول تطبيقه من خلال الفصل الثالث .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية على عينة من مكاتب التدقيق

المبحث الاول: صلاحية أداة الدراسة.

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل أداة الدراسة واختبار صلاحيتها ابتداء من صلاحية المجتمع للدراسة وصولا إلى اختبار صلاحية الاستبيان ومرورا باختبار صلاحية العينة للدراسة.

المطلب الأول: صلاحية مجتمع وعينة الدراسة.

في هذا الجزء نقدم المتطلبات التي تستوجب تجليها في المجتمع والعينة حتى يكونان قابلان للدراسة، وحتى تكون نتائج الدراسة مؤهلة لاعتمادها كإجابة منطقية لإشكالية الدراسة.

أولا: صلاحية مجتمع الدراسة.

تعتبر أرض الميدان مصدراً لجمع البيانات عن طريق الاستمارات أو التعداد أو أخذ عينة من المجتمع الإحصائي ممثلة لكافة خصائص المجتمع، ولكي يكون المجتمع المدروس مؤهلا لإجراء الدراسة الميدانية عليه يشترط أن يتسم بخاصيتين أساسيتين هما خاصية التحديد وخاصية التجانس.

1. خاصية التحديد:

يقصد بالتحديد أن يكون مجتمع الدراسة معروف ومحدد للقارئ بحيث يمكن التمييز بسهولة بين العناصر التي تنتمي لمجتمع الدراسة والعناصر التي لا تنتمي اليه، كما يعني أن مجتمع الدراسة هو من يستطيع تقديم إجابات عن موضوع الدراسة دون سواه، وفي دراستنا الحالية حددنا مجتمع الدراسة بناء على الافراد التي تنتمي لمؤسسات محافظة الحسابات وبالتالي يمكن القول ان مجتمع الدراسة هو محدد ومعروف ويمكنه الإجابة على مختلف النقاط التي تتعلق بالتدقيق الخارجي.

1. خاصية التجانس:

يعني التجانس أن يكون كل عناصر المجتمع لهم نفس الفرصة في الإجابة على الأسئلة حسب كل الخيارات المتاحة للإجابة، بمعنى ان كل عنصر من المجتمع يجب الا يتم حصر اجابته في خيار معين ولأي سبب كان، وبالتالي تكون المقارنات في المتوسطات بكامل العدالة والحيادية.

وفي دراستنا الحالية يتجلى تجانس عناصر مجتمع الدراسة في كونهم جميعهم على دراية بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الرقابة على الاعتمادات المالية و التدقيق الخارجي. إضافة إلى امتلاكم جميعهم معرفة بالمؤسسات محافظة الحسابات ومنه يمكن القول ان مجتمع الدراسة هو مجتمع متجانس ويمكنه الإجابة على مختلف النقاط التي تتعلق بالتدقيق الخارجي بشكل عادل.

ثانيا: صلاحية عينة الدراسة.

نظرا لكبر حجم عناصر المجتمعات الإحصائية وتشتتها جغرافيا لاسيما بالنسبة للمواضيع ذات الطابع المحاسبي ، فإن الالمام بإجابات كل هؤلاء العناصر يعد صعب جدا أو مستحيل، لا سيما ان كانت الإجابات تأخذ وقت معين. وعليه تم اختصار الإجابات على عينة محددة من هذا المجتمع يتم اختيارها وفق شروط وبكيفيات دقيقة بغية التمثيل المنطقي والعادل.

1. أساس تحديد عينة الدراسة:

في دراستنا هذه كان مجتمع الدراسة يشمل الافراد الذين على دراية بالتدقيق الخارجي في مؤسسات محافظة الحسابات، وقد بينا فيما سبق تجانس المجتمع ومعلوميته، وعليه فإن عينة الدراسة يمكن تحديدها بالأسلوب العشوائي المنتظم أو العشوائي البسيط.

2. كيفية تحديد عينة الدراسة:

بعد حصر مجتمع الدراسة في ولاية أدرار تبين ان مجتمع الدراسة يشمل حوالي 38 عنصر، ولكون الدراسات الاقتصادية تتباين الآراء فيها حول عدد العينة اللازمة للدراسة فإن دراستنا لم تخرج عن المألوف في هذا الصدد واعتمدت على عينة تفوق 30 مفردة إضافة إلى اختبار الاعتدالية (اختبار التوزيع الطبيعي).

المطلب الثاني: صلاحية استبانة الدراسة.

سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، والتأكد من صلاحيتها للهدف المصممة من أجله، من خلال قياس الصدق والثبات.

أولا: تصميم الاستبيان.

بعد ان قمنا بتحديد الهدف من الاستبيان وهو معرفة وجهات نظر افراد عينة الدراسة بخصوص التدقيق الخارجي قمنا بكتابة فقراته وأسئلته استنادا إلى نماذج معتمدة من استبيانات كثيرة سابقة للموضوع، وشمل الاستبيان على أنماط مختلفة من الأسئلة منها ما يشمل خيارات محددة ومنها ما يكون في فئات. كما ان هذه الأسئلة أيضا منها ما هو ذو طبيعة كمية، ترتيبية وإسمية.

الأسس المعتمدة في تصميم الاستبيان:

بعد مراجعة الدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة وجدت الباحثتان أن التقسيم الامثل لجمع المعلومات داخل الاستبيان هو وضع أربعة محاور أساسية مبينة كالتالي:

أ. المحور الأول: البيانات الشخصية.

تضمن هذا المحور البيانات الشخصية للمبحوثين وعددها 3 ، وتتمثل في:

- السن، في 3 فئات كمية.
- المؤهل العلمي، في 3 فئات ترتيبية.
- الخبرة المكتسبة، في 3 فئات كمية.

ب. المحور الثاني: التدقيق الخارجي

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على التدقيق الخارجي وعددها 10 أسئلة.

ج. المحور الثالث: الاعتمادات المالية

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة للتعرف على الاعتمادات المالية وعددها 5 أسئلة.

وبعد تحديد محاور الاستبيان قمنا بصياغة العبارات المشكلة لكل محور وتم صياغتها بالمدلول الإيجابي (جملة خبرية تفيد صحة الشيء)، وقمنا بمراعاة النقاط التالية:

- اختصار أسئلة الاستبيان.
- استخدام اللغة البسيطة المفهومة والمناسبة لمستويات افراد العينة.
- ابتعاد صيغة السؤال عن القابلية للتأويل.
- استخدام أشكال بسيطة للردود، مقياس ليكرت الخماسي.
- تجنب طرح الأسئلة الشخصية.
- تجنب طرح الأسئلة التي توحي إلى اختيار اجابة معينة.
- تجنب طرح الأسئلة التي تحتاج لإجراء حسابات ذهنية قد تحرج المبحوث.
- تجنب جعل صفحة الاستبيان تبدو فوضوية، أو غير منتظمة.
- طرح الأسئلة وفق ترتيب هادف.

ثانيا: صدق الاستبيان.

قامت الباحثتان بإجراء عدد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته مستخدمة في ذلك تحكيم الخبراء بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقق من الصدق كما يلي:

I. صدق التحكيم:

تم عرض الاستبيان بعد تصميمها بالاعتماد على مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية السابقة في مجالات الموضوع وعرضها على المحكمين للتحقق من خلوها من أي عيب أو خلل علمي أو منهجي، ومن تم الأخذ بملاحظاتهم، وتعديلها بما يتلاءم والهدف المراد الوصول إليه من الدراسة (انظر الملحق رقم ...).

II. صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:

بعد تحكيم الاستبيان من طرف المتخصصين في البحث العلمي واعداد الاستبيانات، تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة مكونة من 20 مفردة، وطلب منهم إبداء الرأي حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمع الملاحظات وتفريغها، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبديت الملاحظات بشأنها، كما تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson CorrélationCoefficient بين كل عبارة والقيمة الكلية للمحور.

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي هو قدرة الاستبيان على قياس ما وضع من اجله، وبالتالي فهو يعني ان افراد العينة قد فهموا ما يصبو الباحثتان اليه. ويكون ذلك من خلال الدقة في تشكيل المحاور والفقرات وكذا الدقة في ترتيب العبارات بشكل يسهل على افراد العينة التفاعل مع الأسئلة الموجهة لهم.

1. الصدق الداخلي لعبارات محور التدقيق الخارجي :

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور التدقيق الخارجي ما يلي:

الجدول رقم: الصدق الداخلي لعبارات محور التدقيق الخارجي

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
X1	يقوم المدقق الخارجي بالاتصال مع المدققين السابقية قبل بدء عملية التدقيق	0.788	0.000
X2	يطلب المدقق الخارجي من مجلس الإدارة مختلف التقارير المالية	0.708	0.000
X3	يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على درجة مصداقية التقارير المالية	0.857	0.000
X4	يقوم المدقق الخارجي بتحديد مدى موضوعية عملية صرف الاعتمادات المالية	0.735	0.000
X5	يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على ادلة الاثبات التي اعتمدها المؤسسة في عملها	0.810	0.000
X6	يعتمد المدقق الخارجي على ادلة اثبات المدققين السابقين في اقتناعه بموضعيتها	0.723	0.000

X7	يضيف المدقق الخارجي في تقريره ادله اثبات المدقق السابق كملاحق إضافية	0.441	0.000
X8	يستشير المدقق الخارجي الإدارة العليا في بعض نقاط التقييم الرقابية	0.788	0.000
X9	يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية الاعتماد على ادلة اثبات جهات رقابية اخرى	0.766	0.000
X10	يتأكد المدقق الخارجي مع الجهات الرقابية الاخرى من حيثيات وقوع الاحداث اللاحقة لصرف الاعتمادات المالية	0.695	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات محور التدقيق الخارجي يتراوح ما بين 0.857 و0.441 وهذا يعني وجود ارتباط مقبول بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية للعبارات أقل من 0.05 بمعنى أن العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ، وبذلك فإن عبارات هذه المحور صادقة لما صممت لقياسه.

. الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على الاعتمادات المالية:

يبين الجدول الموالي الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على الاعتمادات المالية ما يلي:

الجدول رقم: الصدق الداخلي لعبارات محور الرقابة على الاعتمادات المالية

الرمز	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
y1	يتم صرف الاعتمادات المالية بناء على أوامر الصرف من الجهات المخول لها ذلك	0.634	0.000
y2	يتم اعداد ملف الالتزام بصرف النفقة من طرف أعوان ذوي كفاءة عالية	0.793	0.000
y3	تخضع الاعتمادات المالية على رقابة قبلية دقيقة	0.676	0.000
y4	يتم تدارك أخطاء صرف الاعتمادات المالية بطرق قانونية متعارف عليها	0.734	0.000
y5	يجتهد الامرون بصرف الاعتمادات المالية في حل الإشكالات التي تواجههم	0.687	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات محور الرقابة على الاعتمادات المالية يتراوح ما بين 0.793 و0.634 وهذا يعني وجود ارتباط مقبول بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه المحور. ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية للعبارات أقل من 0.05 بمعنى أن العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وبذلك فإن عبارات هذه المحور صادقة لما صممت لقياسه.

3. صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

يتضمن هذا الجزء على قياس صدق الاتساق البنائي للاستبيان، وبالتالي فهو يقيس مدى سير كل المحاور المدرجة في سياق الاستبيان ككل، وكانت معاملات الارتباط ومستوى المعنوية لهذه المحاور كما يلي:

الجدول الموالي يبين صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

الجدول رقم 15: صدق الاتساق البنائي للاستبيان

الترتيب	الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	محور التدقيق الخارجي	0.836	0.000
2	محور الرقابة على الاعتمادات المالية	0.852	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين معدل كل من المحور الاول والثاني من الدراسة ومعدل كل عبارات الاستبيان تراوح بين 0.836 و0.852، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين معدل المحاور، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية للمحاور أقل من 0.05 مما يعني أنهم صادقون لما صمموا لقياسه، وبالتالي تسير المحاور في السياق الكلي للاستبيان.

ثالثا: ثبات فقرات الاستبيان.

يقصد بالثبات أنه لو أعيد تطبيق الأدوات على نفس العينة المدروسة وفي نفس ظروف التطبيق نحصل على نفس الردود، أو ردود قريبة من التطبيق الأول، ويرى علماء القياس أنه لو طبقت على عينة إحصائية أخرى مسحوبة من نفس المجتمع وبنفس شروط سحب العينة الأولى فإن الإجابات تكون نفسها، وبالتالي تطمئن الدراسة للنتائج التي نتحصل عليها ويمكن تشميلها أو تعميمها على المجتمع الإحصائي بأريحية تامة. وقد قام الباحثتان باختبار الثبات معامل الثبات ألفا كرو نباخ cronbach's alpha.

I. طريقة ألفا كرونباخ cronbach's alpha:

ألفا كرونباخ هو ثبات اتجاهات العينة المدروسة نحو الظاهرة محل البحث، وهو قيمة تتراوح بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، وكلما اقترب من الصفر كلما دل على عدم وجود ثبات، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على وجود ثبات قوي جدا، ولا توجد قيمة ثابتة يمكن الاعتماد عليها في قياس الثبات في جميع أنواع الدراسات، إلا أنه يعتمد قبول القيمة حسب توطن ظاهرة القياس في مجتمع الدراسة وعدد العبارات التي تقيس الظاهرة محل البحث ويعتمد عليها الباحثتان في قبول درجة الثبات. وقامت الباحثتان بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل فقرات محاور البحث التي تقيس متغيرات البحث وكل محور، بالإضافة إلى معامل ألفا كرونباخ الكلي، كما يلي:

أ. ثبات مقياس محور التدقيق الخارجي بطريقة ألفا كرونباخ:

تم قياس محور التدقيق الخارجي من خلال 5 عبارات، قيست معاملات ألفا كرونباخ لكل محور والمحور ككل، والنتائج موضحة في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور التدقيق الخارجي

عبارات محور التدقيق الخارجي	ترتيب العبارات	معامل ألفا
يقوم المدقق الخارجي بالاتصال مع المدققين السابقية قبل بدء عملية التدقيق	03	0.732
يطلب المدقق الخارجي من مجلس الإدارة مختلف التقارير المالية	07	0.639
يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على درجة مصداقية التقارير المالية	01	0.810
يقوم المدقق الخارجي بتحديد مدى موضوعية عملية صرف الاعتمادات المالية	06	0.664
يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على ادلة الاثبات التي اعتمدها المؤسسة في عملها	02	0.750
يعتمد المدقق الخارجي على ادلة اثبات المدققين السابقين في اقتناعه بموضعيتها	08	0.635
يضيف المدقق الخارجي في تقريره ادله اثبات المدقق السابق	10	0.305

كملاحق إضافية		
يستشير المدقق الخارجي الإدارة العليا في بعض نقاط التقييم الرقابية	04	0.729
يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية الاعتماد على ادلة اثبات جهات رقابية أخرى	05	0.698
يتأكد المدقق الخارجي مع الجهات الرقابية الاخرى من حيثيات وقوع الاحداث اللاحقة لصرف الاعتمادات المالية	09	0.603
محور التدقيق الخارجي		0.898

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ تراوحت بين 0.305 و0.810 وجميعها تشير إلى ثبات مقبول، وتشير إلى جودة مقياس محور **التدقيق الخارجي**، لتؤكد أيضا على صدق الأداة طبقا لـــقاعدة القياس "كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت" مما يؤكد على جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصده الباحثتان.

أ. ثبات مقياس محور الرقابة على الاعتمادات المالية بطريقة ألفا كرونباخ:

تم قياس محور الرقابة على الاعتمادات المالية من خلال 5 عبارة، قيست معاملات ألفا كرونباخ لكل محور والمحور ككل، والنتائج موضحة في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمحور التدقيق الخارجي

عبارات محور الرقابة على الاعتمادات المالية	ترتيب العبارات	معامل ألفا
يتم صرف الاعتمادات المالية بناء على أوامر الصرف من الجهات المخول لها ذلك	05	0.423
يتم اعداد ملف الالتزام بصرف النفقة من طرف أعوان ذوي كفاءة عالية	01	0.634
تخضع الاعتمادات المالية على رقابة قبلية دقيقة	04	0.455
يتم تدارك أخطاء صرف الاعتمادات المالية بطرق قانونية متعارف عليها	02	0.567
يجتهد الآمرون بصرف الاعتمادات المالية في حل الإشكالات التي تواجههم	03	0.484

محور الرقابة على الاعتمادات المالية	0.747

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ تراوحت بين 0.423 و 0.634ميعها تشير إلى ثبات مقبول، وتشير إلى جودة مقياس محور الرقابة على الاعتمادات المالية ، لتؤكد أيضا على صدق الأداة طبقا لــقاعدة القياس "كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت" مما يؤكد على جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصده الباحثتان.

د. ثبات مقياس كل عبارات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ:

الجدول رقم : الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاستبيان

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا
محور **التدقيق الخارجي**	5	0.898
محور الرقابة على الاعتمادات المالية	10	0.747
كل عبارات الاستبيان	15	0.868

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ للمحور الاول كانت 0.898 والمحور الثاني 0.747 وهي تشير إلى ثبات قوي، ومعامل ألفا كرونباخ لكامل عبارات الاستبيان كان 0.868 ، وهو بدوره يشير إلى ثبات قوي، مما يؤكد النتائج السابقة، وبالتالي جودة الاستبيان وحسن قياسه لكل متغيرات الدراسة، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، بحيث يكون فهم العينة هو الفهم الذي قصده الباحثتان.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة.

المطلب الاول: استكشاف اعتدالية التوزيع.

يقصد باعتدالية التوزيع هو ان البيانات المأخوذة للدراسة هي بيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي بشكل معتدل.

وفي دراستنا هذه قمنا بالاعتماد في هذا الاستكشاف على اختبار كولموغروف–سميرنوف، حيث يعتبر من أفضل الاختبارات في هذا المجال.

نضع فرضيات الاختبار بالشكل التالي:

- H_0: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.
- H_1: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

1. استكشاف اعتدالية التوزيع:

في هذا الجزء نختبر ان كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وفيما يلي الجدول الذي يوضح القيمة Z وكذا مستوى المعنوية المقابل له:

الجدول رقم : اختبار كولموغروف-سميرنوف للتوزيع الطبيعي

الدلالة	كولموغروف-سميرنوف		
دال	التكرارات	القيمة Z	المعنوية
	34	0.955	0.322

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة الاختبار هي 0.955 بمستوى معنوية 0.322، وبهذا نقبل الفرض البديل القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ونرفض الفرض الصفري القائل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يمكننا مواصلة إجراء الاختبارات الإحصائية على أساس أن البيانات تتمحور حول المتوسط الحسابي.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب النسب والتكرارات.

في هذا الجزء سوف نحاول التطرق لخصائص عينة الدراسة من خلال الوقوف على مختلف النسب والتكرارات ومحاولة تحليلها بما يتماشى وطبيعة العامل المدروس.

1. عرض توزيع العينة حسب عامل العمر:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل العمر ما يلي:

الجدول رقم: توزيع أفراد العينة حسب العمر

		التكرار	النسبة
Valide	اقل من 30 سنة	5	14,7
	من 31الى 40سنة	17	50.0
	اكثر من 40 سنة	12	35,3
	Total	34	100,0

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم من فئة من 30 إلى 40 سنة، حيث بلغت نسبتهم 50.1 من هم من فئة أكثر من 40 سنة فهم يمثلون نسبة 35.3 ويلاحظ أن من هم من فئة اقل من 30 سنة هم اقل بكثير ممن هم من فئة من 30 إلى 40 سنة ذلك أن الفارق هو 9 مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة العمل داخل هذا النوع من المؤسسات.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل العمر:

الشكل رقم : توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل العمر

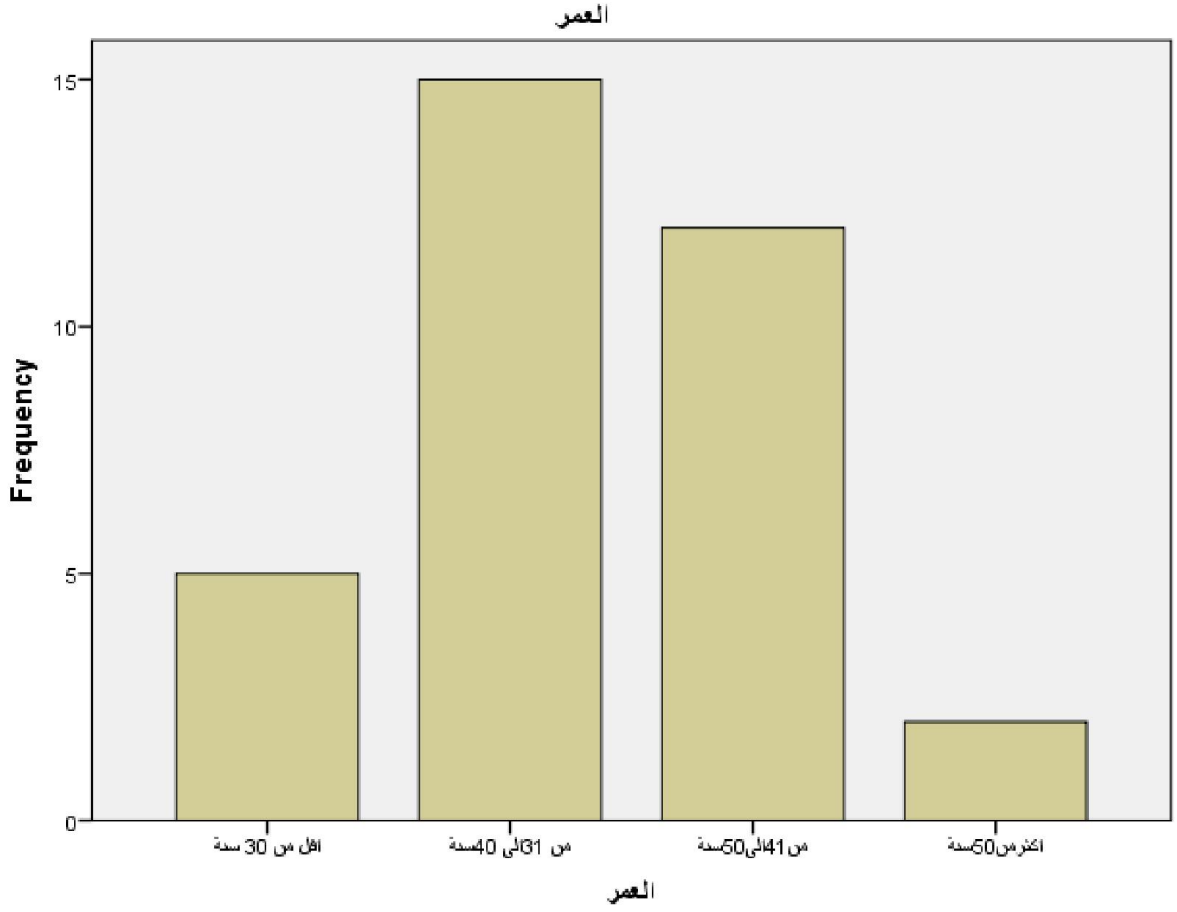

2. عرض توزيع العينة حسب عامل المؤهل العلمي:

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل المؤهل العلمي ما يلي:

الجدول رقم: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

		التكرار	النسبة
Valide	ثانوي فاقل	9	26,5
	جامعي	16	47,1
	دراسات عليا	9	26,5
	Total	34	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم من فئة جامعي، حيث بلغت نسبتهم 47.1 أما من هم من فئة دراسات عليا فهم يمثلون نسبة 26.5 ويلاحظ أن من هم من فئة ثانوي فأقل هم أكثر بكثير ممن هم من فئة جامعي ذلك أن الفارق هو 7 مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة العمل داخل هذا النوع من المؤسسات.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل المؤهل العلمي:

الشكل رقم : توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل المؤهل العلمي

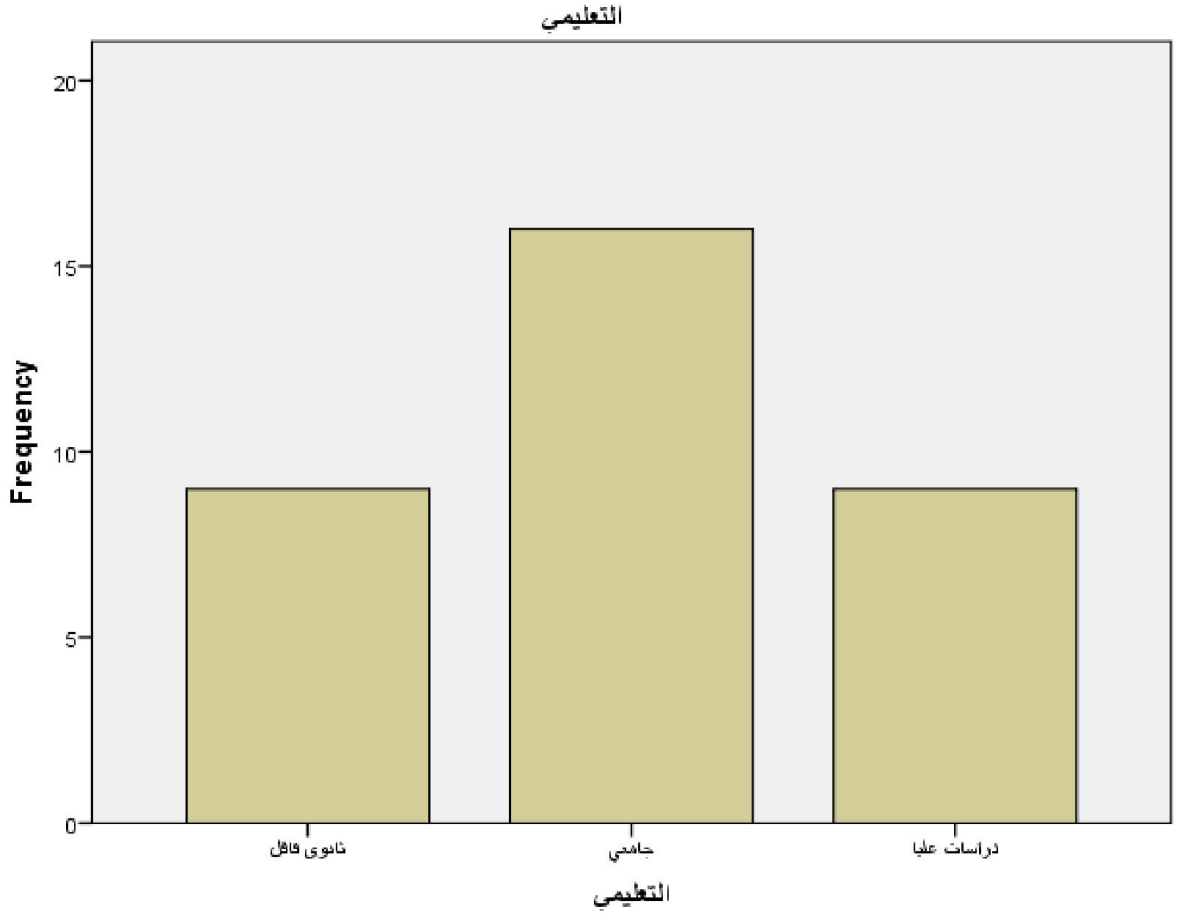

3. عرض توزيع العينة حسب عامل الخبرة :

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بعامل الخبرة ما يلي:

الجدول رقم: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة			
Percent	Frequency		
14,7	5	اقلمن10سنوات	Valid
67,6	23	مابين10الى20سنة	
17,6	6	اكثر من20سنة	
100,0	34	Total	

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر المبحوثين هم من فئة من 10 إلى 20 سنة، حيث بلغت نسبتهم 67.6 أما من هم من فئة أكثر من 20 سنة فهم يمثلون نسبة 17.6 ويلاحظ أن من هم

من فئة اقل من 10 سنوات هم أكثر بكثير ممن هم من فئة من 10 إلى 20 سنة ذلك أن الفارق هو 14 مفردة من عينة الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة العمل داخل خذا النوع من المؤسسات.

والشكل الموالي يوضح طبيعة توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل الخبرة :

الشكل رقم : توزيع افراد عينة الدراسة حسب عامل الخبرة

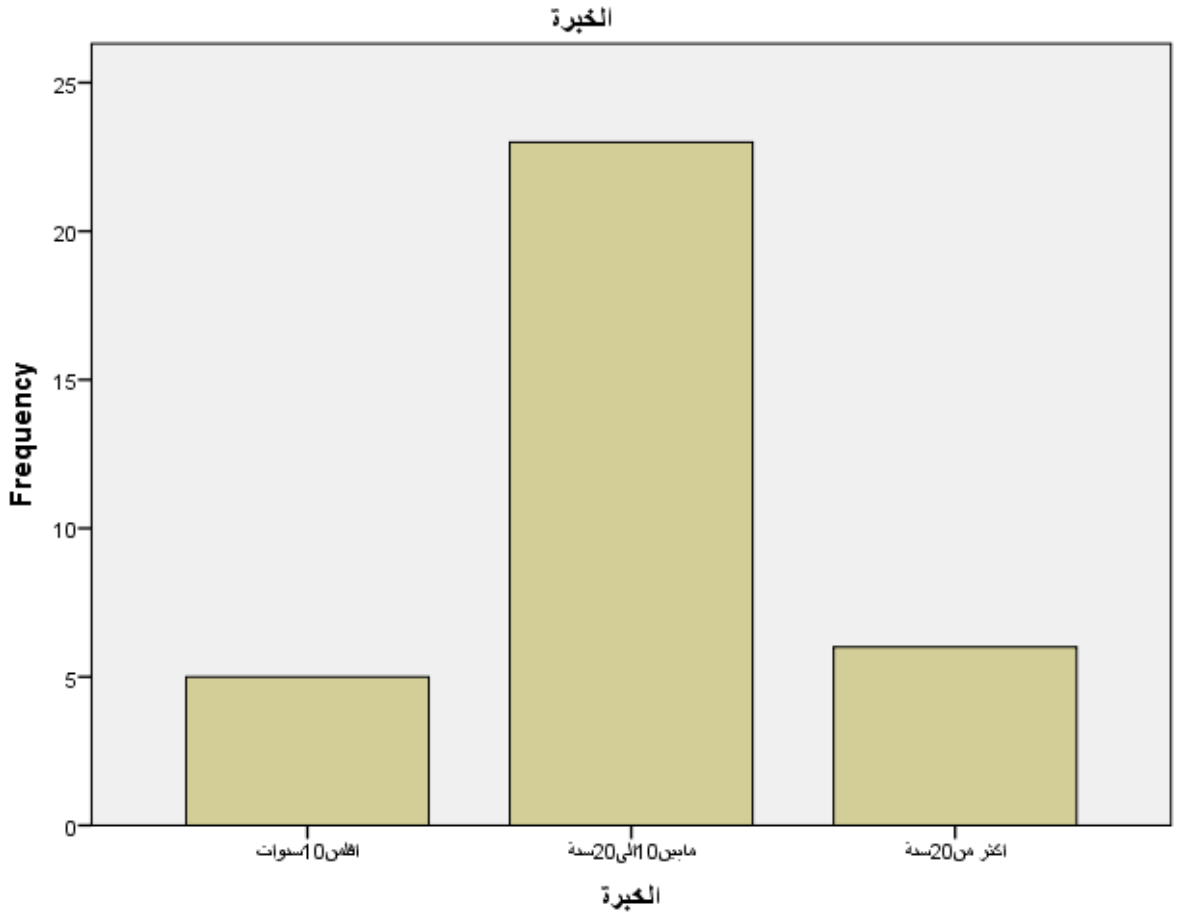

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية.

في هذا الجزء سوف نقوم بعرض خصائص عينة الدراسة بالتركيز على مساهمتها في صنع الفوارق في الإجابات على أسئلة الاستبيان، بحيث نعرض الفوارق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الفئات المدرجة لكل عامل.

1. حسب عامل العمر :

ينقسم هذا العامل إلى ثلاث فئات، وبالتالي سوف تكون هناك ثلاث مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم : خصائص عامل العمر حسب تأثيره على الاجابات

M

العمر	المتوسط	الانحراف المعياري	الأدنى	العليا
اقل من 30 سنة	3,4800	,52986	2,65	4,00
من 31الى 40سنة	3,3367	,87840	1,00	4,25
من41الى50سنة	3,6542	,55492	2,35	4,30
اكثرمن50سنة	3,5000	,49497	3,15	3,85
Total	3,4794	,70131	1,00	4,30

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث العمر حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الاولى 3.4800 في حين بلغ في فئة الثانية 3,3367، والفئة الثالثة كان متوسطها 3.6542، لفئة الرابعة كان متوسطها 3,5000ويدل هذا الاختلاف على ان فئة اكثر من 40 سنة هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين ان فئة من 31الى 40سنة هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة اكثر من 40 سنة هي الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري 55492, في حين تعتبر فئة من 31الى 40سنة هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة 87840 .,

2. حسب عامل المؤهل العلمي :

ينقسم هذا العامل إلى ثلاث فئات، وبالتالي سوف تكون هناك ثلاث مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم : خصائص عامل المؤهل العلمي حسب تأثيره على الاجابات

التعليمي	المتوسط	الانحراف المعياري	الادني	العليا
ثانوي فاقل	3,6000	,76404	2,00	4,30
جامعي	3,3281	,82562	1,00	4,25
دراسات عليا	3,6278	,28297	3,15	3,95
Total	3,4794	,70131	1,00	4,30

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الاولى 3,6000 في حين بلغ في فئة الثانية

3,3281، والفئة الثالثة كان متوسطها 3,6278، ويدل هذا الاختلاف على ان فئة دراسات عليا هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين ان فئة ثانوي فاقل هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة دراسات عليا هي الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري ,28297 في حين تعتبر فئة ثانوي فاقل هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة .,76404

3. حسب عامل الخبرة :

ينقسم هذا العامل إلى ثلاث فئات، وبالتالي سوف تكون هناك ثلاث مجموعات من المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم : خصائص عامل الخبرة حسب تأثيره على الإجابات

M

الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدنيا	العليا	Range
اقلمن10سنوات	3,4900	,50423	2,75	4,15	1,40
مابين10الى20سنة	3,4522	,80925	1,00	4,30	3,30
اكثر من20سنة	3,5750	,38308	2,95	3,95	1,00
Total	3,4794	,70131	1,00	4,30	3,30

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول السابق الاختلاف بين المتوسطات الحسابية لفئات أفراد العينة من حيث الخبرة حيث جاء المتوسط الحسابي لفئة الاولى 3.4900 في حين بلغ في فئة الثانية 3.4522، والفئة الثالثة كان متوسطها 3.5750، ويدل هذا الاختلاف على ان فئة اقل من10سنوات هي الأكثر اتفاقا مع أسئلة الاستبيان في حين ان فئة ما بين10الى20سنة هي الأقل اتفاقا مع أسئلة الاستبيان، وتظهر الانحرافات المعيارية للفئات مختلفة بحيث تعتبر فئة اكثر من20سنة هي الفئة الأقل تشتتا فيما بينها بانحراف معياري 38308 في حين تعتبر فئة ما بين10الى20سنة هي الفئة الأكثر تشتتا فيما بينها بقيمة .,80925

المطلب الرابع: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

نقوم في هذا الجزء بالتحليل الوصفي لخصائص محاور الدراسة: محور أد **التدقيق الخارجي** ، ومحور الاعتمادات المالية .

وبما ان الإجابات المرتبطة بأسئلة المحاور تتمثل في 5 خيارات فإنه تجدر الإشارة إلى أن المتوسط الحسابي المرجح للعبارات يكون وفق التقسيم التالي:

المدى= عدد المسافات بين الخيارات/ عدد الخيارات

وبما ان عدد الخيارات هي 5 فإن المسافات تكون = 5-1 ومنه:

المدى = 5-1/5 = 0.80

إذن تكون المتوسطات المرجحة كما يلي:

الجدول رقم : المتوسطات المرجحة للأسئلة ذات الخمس خيارات

الترجيح	الخيار المقابل
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.6 إلى 3.39	محايد
من 3.4 إلى 4.19	موفق
من 4.2 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Excel

أولا: عرض خصائص محور التدقيق الخارجي

يتكون هذا المحور من 10 عبارة، ويتم تحليلها وصفيا من خلال: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والاتجاه، مبينة في الجداول الموالية:

الخصائص الوصفية

	الاتجاه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يقوم المدقق الخارجي بالاتصال مع المدققين السابقية قبل بدء عملية التدقيق	موافق	3,68	1,065
يطلب المدقق الخارجي من مجلس الإدارة مختلف التقارير المالية	موافق	3,82	1,029
يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على درجة مصداقية التقارير المالية	محايد	3,32	1,036
يقوم المدقق الخارجي بتحديد مدى موضوعية عملية صرف الاعتمادات المالية	موافق	3,44	1,133

يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على ادلة الاثبات التي اعتمدها المؤسسة في عملها	موافق	3,71	1,219
يعتمد المدقق الخارجي على ادلة اثبات المدققين السابقين في اقتناعه بموضعيتها	محايد	3,21	1,321
يضيف المدقق الخارجي في تقريره ادله اثبات المدقق السابق كملاحق إضافية	محايد	3,26	1,310
يستشير المدقق الخارجي الإدارة العليا في بعض نقاط التقييم الرقابية	موافق	3,44	1,133
يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية الاعتماد على ادلة اثبات جهات رقابية أخرى	محايد	3,29	1,194
يتأكد المدقق الخارجي مع الجهات الرقابية الاخرى من حيثيات وقوع الاحداث اللاحقة لصرف الاعتمادات المالية	محايد	3,24	1,281
X	موافق	3,4412	,85071
Valid N (listwise)			

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور **التدقيق الخارجي** تراوحت بين 3.21 و 3.82 وهي تتراوح بذلك بين محايد و موافق ، وجاءت الانحرافات المعيارية بين 1.08 و 1.23 وهي تشير بذلك إلى وجود تشتت كبير في آراء افراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، وقد سجلت العبارة يطلب المدقق الخارجي من مجلس الإدارة مختلف التقارير المالية أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق ، مما يدل على انها العبارة الأكثر توافقا مع وجهات نظر افراد العينة، في حين سجلت العبارة يعتمد المدقق الخارجي على ادلة اثبات المدققين السابقين في اقتناعه بموضعيتها أدنى متوسط حسابي مما يدل على انها العبارة الأقل توافقا مع وجهات نظر افراد العينة، وسجلت العبارة يطلب المدقق الخارجي من مجلس الإدارة مختلف التقارير المالية أقل انحراف معياري بـــ 1.029، مما يدل على انها العبارة الأكثر اتفاقا عليها بين افراد العينة، في حين سجلت العبارة يعتمد المدقق الخارجي على ادلة اثبات المدققين السابقين في اقتناعه بموضعيتها أكبر انحراف معياري بـــ 1.321 مما يدل على انها العبارة الأقل اتفاقا عليها بين وجهات نظر افراد العينة.

وعموما فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ 3.4412 وهو يقابل الاتجاه موافق مما يعني ان افراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذا المحور بانحراف معياري قدره 0.85071

أولا: عرض خصائص محور الرقابة على الاعتمادات المالية

يتكون هذا المحور من 10 عبارة، ويتم تحليلها وصفيا من خلال: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والاتجاه، مبينة في الجداول الموالية:

الخصائص الوصفية

	الاتجاه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يتم صرف الاعتمادات المالية بناء على أوامر الصرف من الجهات المخول لها ذلك	موافق	3,50	1,108
يتم اعداد ملف الالتزام بصرف النفقة من طرف أعوان ذوي كفاءة عالية	موافق	3,82	1,193
تخضع الاعتمادات المالية على رقابة قبلية دقيقة	موافق	3,47	1,212
يتم تدارك أخطاء صرف الاعتمادات المالية بطرق قانونية متعارف عليها	موافق	3,56	1,078
يجتهد الامرون بصرف الاعتمادات المالية في حل الإشكالات التي تواجههم	محايد	3,24	1,156
Y	موافق	3,5176	,81071

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لمحور الرقابة على الاعتمادات المالية تراوحت بين 3.82 و 3.24 وهي تتراوح بذلك بين موافق و محايد ، وجاءت الانحرافات المعيارية بين 1.212 و 1.078 وهي تشير بذلك إلى وجود تشتت كبير في آراء افراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية، وقد سجلت العبارة يتم اعداد ملف الالتزام بصرف النفقة من طرف أعوان ذوي كفاءة عالية أعلى متوسط حسابي باتجاه موافق ، مما يدل على انها العبارة الأكثر توافقا مع وجهات نظر افراد العينة، في حين سجلت العبارة يجتهد الامرون بصرف الاعتمادات المالية في حل الإشكالات التي تواجههم أدنى متوسط حسابي مما يدل على انها العبارة الأقل توافقا مع وجهات نظر افراد العينة، وسجلت العبارة يتم تدارك أخطاء صرف الاعتمادات المالية بطرق قانونية متعارف عليها أقل انحراف معياري بـــ 1.078، مما يدل على انها العبارة الأكثر اتفاقا عليها بين افراد العينة، في حين سجلت العبارة تخضع الاعتمادات المالية على رقابة قبلية دقيقة أكبر انحراف معياري بـــ 1.212 مما يدل على انها العبارة الأقل اتفاقا عليها بين وجهات نظر افراد العينة.

وعموما فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ 3.5176 وهو يقابل الاتجاه موافق مما يعني ان افراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذا المحور بانحراف معياري قدره 0.81071

المبحث الثالث: اختبار الفروض.

في هذا المبحث سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة، بحيث يتم اختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات، كما يلي:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كالآتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **التدقيق الخارجي** عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **التدقيق الخارجي** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل العمر.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.145 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

ANOVA

الجدول رقم : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الأولى

	Sum of Squares	Df	المتوسط الحسابي Square	F	Sig.
Between Groups	1,924	3	,641	,876	,464
Within Groups	21,958	30	,732		
Total	23,882	33			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F= 0.876 وذلك بدرجات حرية للبسط 3ودرجات حرية للمقام 30 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت ,0.464 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **التدقيق الخارجي** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل العمر.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **التدقيق الخارجي** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل العلمي.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.194 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

ANOVA

الجدول رقم : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الأولى

	Sum of Squares	df	المتوسط الحسابي Square	F	Sig.
Between Groups	,857	2	,429	,577	,567
Within Groups	23,025	31	,743		
Total	23,882	33			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F= ,577 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 31 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت ,567 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك

مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **التدقيق الخارجي** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل العلمي.

3. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **التدقيق الخارجي** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.403 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

ANOVA

الجدول رقم : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى

	Sum of Squares	df	المتوسط الحسابي Square	F	Sig.
Between Groups	1,470	2	,735	1,017	,374
Within Groups	22,413	31	,723		
Total	23,882	33			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F= 1.017 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 31 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت 374,وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **التدقيق الخارجي** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية كالآتي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم الرقابة على **الاعتمادات المالية** عند مستوى معنوية 5%. وتتجزأ منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **الاعتمادات المالية** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل العمر.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.754 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

ANOVA

الجدول رقم : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية

	Sum of Squares	df	المتوسط الحسابي Square	F	Sig.
Between Groups	,404	3	,135	,190	,902
Within Groups	21,285	30	,710		
Total	21,689	33			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F= ,190 وذلك بدرجات حرية للبسط 3 ودرجات حرية للمقام 30 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت ,902 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك

إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **الاعتمادات المالية** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل العمر.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم الرقابة على الاعتمادات المالية عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل العلمي.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.709 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

ANOVA

الجدول رقم : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية

	Sum of Squares	df	المتوسط الحسابي Square	F	Sig.
Between Groups	,836	2	,418	,622	,544
Within Groups	20,853	31	,673		
Total	21,689	33			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F= ,622 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 31 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت ,544 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **الاعتمادات المالية** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل المؤهل العلمي.

3. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **الاعتمادات المالية** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

يتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار هذه الفرضية، والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين TEST OF HOMOGENEITY OF VARIANCES، من قيمة الإحصاء LEVENE STATISTIC بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الإحصاء 0.317 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم لتحليل البيانات 0.05 ولهذا لا يمكن رفض فرض تساوي التباينات. وحيث أن التباينات والعينات التي تم سحبها هي عشوائية ومستقلة، فيمكن إكمال تحليل التباين، وفيما يلي جدول تحليل التباين التالي:

ANOVA

الجدول رقم : تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

	Sum of Squares	df	المتوسط الحسابي Square	F	Sig.
Between Groups	,593	2	,297	,436	,651
Within Groups	21,096	31	,681		
Total	21,689	33			

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن F= ,436 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 31 كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة بلغت ,651 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبهذا يتوافر لدى الباحث دليل بقبول الفرض القائل: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إدراك إدراك مدققي الحسابات بأدرار لمفاهيم **الاعتمادات المالية** عند مستوى معنوية 5% تعزى لعامل الخبرة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثالثة كالآتي: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لـــ التدقيق الخارجي على الرقابة على الاعتمادات المالية لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0.05

لاختبار هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم : نموذج الانحدار بين الاعتمادات المالية و التدقيق الخارجي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,425[a]	,181	,155	,74519

a. Predictors: (Constant), X

يتضح من خلال الجدول اعلاه وفقا لآراء أفراد العينة المدروسة أن قيمة معامل الارتباط بين **الاعتمادات المالية** و التدقيق الخارجي بلغت ,425[a] وهي تدل على أنه يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين وهو ارتباط متوسط، وبلغ معامل التحديد ,181 أي أن ما نسبته 18.1 % من التغير في الرقابى على **الاعتمادات المالية** لدى افراد عينة الدراسة ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام التدقيق الخارجي

الجدول رقم : تحليل التباين في المتوسطات بين الاعتمادات المالية و التدقيق الخارجي

Model		Sum of Squares	df	المتوسط الحسابي Square	F	Sig.
1	Regression	3,920	1	3,920	7,059	,012[b]
	Residual	17,770	32	,555		
	Total	21,689	33			

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23

يتضح من خلال الجدول اعلاه أن قيمة F بلغت 7.059 عند مستوى معنوية 0.012 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الانحدار المقترح هو ملائم للدراسة، وعليه يمكن مواصلة تحليل الانحدار بين المتغيرين وتحديد القيمة الثابتة والميل في معادلة النموذج.

الجدول رقم : تحليل الانحدار الاعتمادات المالية على التدقيق الخارجي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,124	,540		3,932	,000

X	,405	,152	,425	2,657	,012	

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23

يتضح من خلال الجدول اعلاه وفقا لآراء أفراد العينة المدروسة أن القيمة الثابتة للنموذج بلغت 2,124 وهي قيمة لا تتغير بتغير التدقيق الخارجي وبخطأ معياري 540, ، أما بالنسبة لميل معادلة الانحدار الخطي فقد بلغ 405, أي أن التغير في التدقيق الخارجي بدرجة واحدة سوف يغير 40.5 % ضمن معادلة الانحدار وذلك بخطأ معياري قدره 152, ، وعليه، وبالنظر إلى قيمة مستوى الدلالة 0.012 يمكن القول أنه هناك تأثير ذو دلالة إحصائية التدقيق الخارجي على الاعتمادات المالية بمعادلة تنبؤ نصيغها على النحو التالي:

Y= (0.405X) + 2,124

أي أن:

الاعتمادات المالية = 0.405 (التدقيق الخارجي) + 2.124

وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة معنوية التدقيق الخارجي على الاعتمادات المالية لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة

تم في هذا الفصل مجتمع الدراسة من خلال مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وتم كذلك عرض أداة الدراسة وقياس مدى صدقها وثباتها، وفي الأخير تم تحليل واختبار فرضيات الدراسة.

وخلصت إلى أن مجتمع الدراسة جدير بإجراء الدراسة عليه، وخلصت أيضا إلى أن الأداة المستخدمة في الدراسة ثابتة وصادقة من خلال نتائج اختبار ألفا كرونباخ واختبار المحكمين. وبعد اختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى أن الإطار المفاهيمي للمتغيرات لا تزال غير مستوعبة من طرف مجتمع الدراسة من خلال اختبار بيرسون للارتباط رغم وجود بعض الفروقات الجوهرية في إجابات فئات افراد العينة كالخبرة المكتسبة والمؤهل العلمي والسن، وخلصت الدراسة أيضا إلى ان التدقيق الخارجي له تأثير على الرقابة على الاعتمادات المالية.

الخاتمة

هدف هذا البحث إلى تبيان أهمية التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية، واستنادا لإشكالية البحث التي تمحورت حول فيما يتمثل دور التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية؟

ومما سبق تم استعراض الجوانب المشكلة لموضوع البحث والمتمثلة في التدقيق الخارجي كمتغير مستقل، وأيضا الرقابة على الاعتمادات المالية كمتغير تابع ، فإننا توصلنا إلى مايلي:

نتائج الدراسة:

أولا: النتائج العامة.

في ضوء مراجعة الأدبيات واستنادا إلى التراكم المعرفي الذي تم استقراؤه، نستنتج ما يلي:

- يؤثر التدقيق الخارجي بشكل كبير في الرقابة على الاعتمادات المالية.
- يعتبر التدقيق الخارجي أحد اهم العوامل التي تضمن صحة وسلامة القوائم المالية للمؤسسة.

ثانيا: نتائج دراسة الفرضيات.

من خلال دراسة المتغيرات المتعلقة بفروض الدراسة الميدانية يتبين لنا ما يلي:

- لا توجد فروق معنوية في القيام بالرقابة على الاعتمادات المالية في مكاتب محافظة الحسابات بولاية أدرار، ومن خلال الفرضيات الفرعية نجد أن الرقابة على الاعتمادات المالية عموما هناك استيعاب لمفاهيمها في عينة الدراسة.
- لا توجد فروق معنوية في القيام بالتدقيق الخارجي في مكاتب محافظة الحسابات بولاية أدرار، ومن خلال الفرضيات الفرعية نجد أن التدقيق الخارجي عموما هناك استيعاب لمفاهيمه في عينة الدراسة.
- يوجد دور مهم للتدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية في مكاتب محافظة الحسابات بولاية أدرار، ويجيب هذا على إشكالية الدراسة في إن كان هناك دور للتدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية ، وبالتالي فإننا نحصل على متغير جديد يُضم إلى مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تشكل في مجملها أساس التدقيق الخارجي.

توصيات الدراسة:

في ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها، تضع الدراسة التوصيات التالية:

1. ضرورة توثيق نتائج تدقيق المدقق الداخلي في المؤسسات.
2. ضرورة حفظ مخرجات تدقيق المدقق الداخلي في هيئات متخصصة تعنى بحفظ مخرجات المدققين الداخليين.
3. ضرورة تفعيل الرابطة بين المدققين الداخليين والخارجيين لتسهيل عملية التدقيق.

أفاق الدراسة:

ختاما، هذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة ونهائية عن موضوع دور التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادت المالية وذلك باستخدام الاستبيان على عينة من مكاتب محافظي الحسابات بولاية أدرار، ويرجع هذا لمفهوم الرقابة على الإعتمادات المالية ولتوسع مفهوم التدقيق الخارجي، وإمكانية دراستهما من عدة جوانب وأبعاد مختلفة، وبالتالي فهذه الدراسة هي بحاجة إلى أبحاث ودراسات أخرى مكملة لتسد القصور في الجهد والفهم. ويرى الباحثتان أن من أهم الدراسات التي تكمل هذا البحث هي ما تعلقت بالرقابة المالية ، وكذا الدراسات المتعلقة بالتدقيق الخارجي، إضافة إلى الأبحاث التي مكاتب محافظي الحسابات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية.

1. الكتب:

1. احمد حلمي جمعة ، المدهل الحديث لتدقيق الحسابات ، دار صفاء للنشر والتوزيع 2000
2. أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة والمراجعة الدولية ، ط1، الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2010
3. رزوق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدفيف الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2013
4. زهرة عاطف سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية ، عمان ، 2009
5. عبد الرزاق محمد عثمان، اصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية، الموصل 1990
6. عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري الاراق التجارية وعمليات البنوك، دار الثقافة ، الاردن، 2007
7. محرزي محمد عباس، اقتصادات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010
8. محمد التهامي طواهير ، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006
9. محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3، 2008
10. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية 84، 2002.
11. هادي التميمي ، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، 2006
12. عثمان التكروري، الوجز في شرح القانون التجاري، فلسطين ، 2020

2. المذكرات:

13. أحمد عبد المولى الصبغ، كامل السيد أحمد العشماوي عادل عبد الرحمن أحمد، اساسيات المراجفة ومعايرها كلية ، 2008
14. السيد أحمد السقا، نصر محمد جعيصة ، المراقبة وخدمات التأكيد، كلية التجارة ، جامعة طنطا2007
15. عبد السلام محمودي، مذكرة دور المراجع الخاجي في تقيم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية 217-218، جامعة محمد بوضياف مسيلة

المجلات الدورية:

16. سيروان عدنان ميزر الزهاوي، **الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي** ، منشورات الدائرة الإعلامية في المجالات النواب، بغداد، 2008م
17. عبد العزيز حجازي ، الرقابة المالية ، مجلة العلوم الإدارية ، مصر ,سنة 1967
18. فيصل فخري مراد ، الرقابة المالية العليا نحو الاسلوب متطور ، مصر ، 2000، العدد1، جوان 1978

المنشورات:

19. سوزي عدلي ناشد، الماليية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، بيروت

ثانيا: باللغة الأجنبية.

20. MABROUKI Kais, Impact of external audit quality on the relevance of accounting profits: Case of listed Tunisian companies
21. على عبد الصمد عمر ، Requirements for improving the external audit quality in Algeria..، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الوادي الجزائر ، العدد 8، المجلد 1،

الملاحق

جامعة ادرار

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير

استبيان

السلام عليكم :

في إطار لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي سيوجه لدعم مذكرة التخرج بحث تحت عنوان **دور التدقيق الخارجي في الرقابة على الاعتمادات المالية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي**، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على عبارات الاستبيان وذلك بوضع عالمة (×) أمام الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية، ونحيطكم علما أن الغاية من إجراء هذا البحث، غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجابتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

لكم منا خالص الشكر والتقدير.

القسم الأول: البيانات الشخصية

1. **السن :** *

☐ من 30 سنة ☐ 30 الى 40 سنة ☐ اكثر من 40 سنة

2. **المستوى التعليمي :** *

☐ بلوم مهني ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3. **الخبرة المهنية :** *

☐ اقل من 10 سنوات ☐ من 10 الى 20 سنة

☐ اكثر من 20 سنة

القسم الثاني : محاور الدراسة

المحور الاول : التدقيق الخارجي

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يقوم المدقق الخارجي بالاتصال مع المدققين السابقية قبل بدء عملية التدقيق					
02	يطلب المدقق الخارجي من مجلس الإدارة مختلف التقارير المالية					
03	يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على درجة مصداقية التقارير المالية					
04	يقوم المدقق الخارجي بتحديد مدى موضوعية عملية صرف الاعتمادات المالية					
05	يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على ادلة الاثبات التي اعتمدها المؤسسة في عملها					
06	يعتمد المدقق الخارجي على ادلة اثبات المدققين السابقين في اقتناعه بموضوعيتها					
07	يضيف المدقق الخارجي في تقريره ادله اثبات المدقق السابق كملاحق إضافية					
08	يستشير المدقق الخارجي الإدارة العليا في بعض نقاط التقييم الرقابية					
09	يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية الاعتماد على ادلة اثبات جهات رقابية اخرى					
10	يتأكد المدقق الخارجي مع الجهات الرقابية الاخرى من حيثيات وقوع الاحداث اللاحقة لصرف الاعتمادات المالية					

المحور الثاني : الاعتمادات المالية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتم صرف الاعتمادات المالية بناء على أوامر الصرف من الجهات المخول لها ذلك					
02	يتم اعداد ملف الالتزام بصرف النفقة من طرف أعوان ذوي كفاءة عالية					
03	تخضع الاعتمادات المالية على رقابة قبلية دقيقة					
04	يتم تدارك أخطاء صرف الاعتمادات المالية بطرق قانونية متعارف عليها					
05	يجتهد الامرون بصرف الاعتمادات المالية في حل الإشكالات التي تواجههم					

الملخص

هدفه هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير التدقيق الخارجي على الاعتمادات المالية، و كذا التعرف على آليات تنفيذ الرقابة المالية وقد تمت الدراسة على ثلاث مؤسسات ذات طابع اقتصادي وقد افضت الدراسة الجملة من النتائج أهمها انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الخارجي و تنفيذ الرقابة على الاعتمادات المالية كما أوصت الدراسة بضرورة إصلاحات جديدة في مجال التدقيق للوصول إلى نتائج تجعل المؤسسة أكثر دقة في المعلومة المحاسبية .

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، الرقابة المالية، الاعتمادات المالية، النفقات العامة

Summary

This study aimed to know more effect of external audit on financial credits . Besides, it identifies the mechanisms for implementing oversight.

The study was conducted on three institutions of an economic nature. So this study achieves some results , the most important of which is that there is a statistically significant relationship between the implementation of control over financial credits. The study also recommended the need for new reforms in the field of auditing to reach results that make the institution more accurate in accounting informat